

بحث بعنوان

تحليل مقارنة لريادة الأعمال والتنمية المستدامة في مصر وماليزيا

Acomparative Analysis of Entrepreneurship

and Sustainable Development in Egypt and Malaysia

إعداد

دكتورة

منال ابراهيم احمد ابراهيم عشري

مدرس الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الصالحية الجديدة

Mhhg180@gmail.com

دكتور

محمد حسين حفني غانم

مدرس الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الصالحية الجديدة

manalashry@gmail.com

2024

الملخص

سعي البحث إلي معرفة الفروق بين ريادة الأعمال والتنمية المستدامة في مصر وماليزيا، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في الجانب النظري، بالإعتماد علي المراجع العربية والأجنبية وبعض الدراسات السابقة، وعلي الأسلوب التحليلي عند تحليل بيانات البحث، وقد تبين صحة هذا الفرض، حيث تبين أن ماليزيا تتفوق علي مصر في كل مؤشرات ريادة الأعمال وأبعاد التنمية المستدامة:

1- تفوق ماليزيا علي مصر في مؤشرات ريادة الأعمال:

تفوق ماليزيا علي مصر في الوقت اللازم للحصول علي رخصة تشغيل ، فبلغ متوسط الوقت في ماليزيا 16.9 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 64.4 يوم، وتتفوق ماليزيا علي مصر في مؤشر رأس المال البشري، فبلغ متوسطه في ماليزيا 0.6 وهو أكبر من مصر، والبالغ 0.48، وتتفوق ماليزيا علي مصر في إجراءات بدء أنشطة الأعمال وتسجيله، فبلغ متوسطه في ماليزيا 8.3 إجراء وهو أقل من مصر، والبالغ 8.6 إجراء، وتتفوق ماليزيا علي مصر في تكلفة إجراءات تأسيس الشركات، فبلغ متوسطه في ماليزيا 16.6% وهو أقل من مصر، والبالغ 45.4%، وتتفوق ماليزيا علي مصر في الوقت اللازم لتسجيل ملكية، فبلغ متوسطه في ماليزيا 1.5 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 75 يوم، كما تتفوق ماليزيا علي مصر في الوقت اللازم للحصول علي الكهرباء، فبلغ متوسطه في ماليزيا 1.5 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 75 يوم، وتتفوق ماليزيا علي مصر في الوقت اللازم لبناء مستودع، فبلغ متوسطه في ماليزيا 163.4 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 189.3 يوم، وتتفوق ماليزيا علي مصر في الوقت اللازم لإنفاذ عقد، فبلغ متوسطه في ماليزيا 496.6 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 1010 يوم، وتتفوق ماليزيا علي مصر في الوقت اللازم لبدء نشاط أعمال، فبلغ متوسطه في ماليزيا 16.6 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 17.9 يوم، وتتفوق ماليزيا علي مصر في إجراءات تسجيل الممتلكات، فبلغ متوسطه في ماليزيا 7.6 إجراء وهو أقل من مصر، والبالغ 9 إجراء، وتتفوق ماليزيا علي مصر في عدد مؤسسات الأعمال الجديدة المسجلة، فبلغ متوسطه في ماليزيا 44181 مؤسسة وهو أكبر من مصر، والبالغ 4897 مؤسسة.

2- تفوق ماليزيا علي مصر في أهم مؤشرات أبعاد التنمية المستدامة:

أ- البعد الاقتصادي (معدل النمو الاقتصادي %): بلغ متوسطه في ماليزيا 4.6%، وبلغ متوسطه في مصر 4.5%.
ب- البعد الاجتماعي (مؤشر التنمية البشرية): بلغ متوسطه في ماليزيا 0.77، وبلغ متوسطه في مصر 0.68.
ج- البعد البيئي (انبعاث ثاني أكسيد الكربون ألف كيلو طن): بلغ متوسطه في ماليزيا 210.4 ألف كيلو طن، ومتوسطه في مصر 217.2 ألف كيلو طن.

وعليه أوصي البحث بضرورة زيادة نسبة الحرية الاقتصادية، وزيادة نسبة سهولة القيام بالأعمال، وأهمية خفض الوقت اللازم لبدء نشاط أعمال، وضرورة خفض الوقت اللازم للحصول علي رخصة تشغيل، وزيادة الإهتمام بقطاع الصناعة، وزيادة الإنفاق في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا، وضرورة زيادة الإهتمام بالتنمية البشرية (التعليم، والصحة)، والحد من استخدام الطاقة الإحفورية وزيادة الإعتماد علي مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتوضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى العمال في المنظمات الريادية، وتنميتها: ويقصد بها تحديد المعايير الذاتية الداخلية التي تتصل بالولاء والانتماء وبقظة الضمير تجاه فعاليات العمل، وتفعيل دور جمعيات حماية البيئة وجمعيات حماية المستهلكين ودعما مادياً ومعنوياً.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، التنمية البشرية، البيئة.

Abstract

The research sought to find out the differences between entrepreneurship and sustainable development in Egypt and Malaysia. The research relied on the inductive and deductive approaches in the theoretical aspect, relying on Arab and foreign references and some previous studies, and on the analytical method when analyzing the research data. The validity of this hypothesis was shown, as it was shown that Malaysia outperforms Egypt in all indicators of entrepreneurship and dimensions of sustainable development:

1– Malaysia outperforms Egypt in entrepreneurship indicators:

Malaysia surpasses Egypt in the time required to obtain an operating license. The average time in Malaysia is 16.9 days, which is less than Egypt, which is 64.4 days. Malaysia is superior to Egypt in the human capital index, as the average time in Malaysia is 0.6, which is greater than Egypt, which is 0.48. Malaysia is superior to Egypt in the procedures for starting and registering business activities, as the average in Malaysia reached 8.3 procedures, which is less than Egypt, which is 8.6 procedures. Malaysia is superior to Egypt in the cost of procedures for establishing companies, as the average in Malaysia reached 16.6%, which is less than Egypt, which is 45.4. %, Malaysia outperforms Egypt in the time required to register ownership, as the average in Malaysia reached 1.5 days, which is less than Egypt, which is 75 days. Malaysia also outperforms Egypt in the time required to obtain electricity, as the average in Malaysia reached 1.5 days, which is less than Egypt. It is 75 days. Malaysia outperforms Egypt in the time required to build a warehouse, as the average in Malaysia reached 163.4 days, which is less than Egypt, which is 189.3 days. Malaysia outperforms Egypt in the time required to enforce a contract, as the average in Malaysia reached 496.6 days, which is less than Egypt. It is 1010 days. Malaysia outperforms Egypt in the time required to start a business activity, as the average in Malaysia reached 16.6 days, which is less than Egypt, which is 17.9 days. Malaysia outperforms Egypt in property registration procedures, as the average in Malaysia reached 7.6 procedures, which is less than Egypt. This amounted to 9, and Malaysia surpasses Egypt in the number of new registered business establishments. The average in Malaysia reached 44,181 establishments, which is greater than Egypt, which reached 4,897 establishments.

2– Malaysia outperforms Egypt in the most important indicators of sustainable development dimensions:

A– The economic dimension (economic growth rate%): Its average in Malaysia was 4.6%, and its average in Egypt was 4.5%.

B– The social dimension (Human Development Index): Its average in Malaysia was 0.77, and its average in Egypt was 0.68.

C– The environmental dimension (carbon dioxide emission, one thousand kilotons): its average in Malaysia reached 210.4 thousand kilotons, and its average in Egypt was 217.2 thousand kilotons.

Accordingly, the research recommended the necessity of increasing the rate of economic freedom, increasing the rate of ease of doing business, the importance of reducing the time required to start a business activity, the necessity of reducing the time required to obtain an operating license, increasing interest in the industrial sector, increasing spending in the field of scientific research and technology, and the necessity of increasing interest in human development. (Education, health), reducing the use of fossil energy and increasing reliance on new and renewable energy sources, and clarifying and developing the concept of social responsibility among workers in entrepreneurial organizations: This means defining the internal subjective standards that relate to loyalty, belonging, and alertness of conscience towards work activities, and activating the role of associations. Protecting the environment and consumer protection associations and supporting them financially and morally.

Keywords: entrepreneurship, sustainable development, economic growth, human development, environment.

1- مقدمة:

حظي موضوع ريادة الأعمال باهتمام بالغ في الآونة الأخيرة خاصة ما بعد جائحة كوفيد-19 وما أفرزته من انعكاسات وآثار على الأسواق كافة، وبخاصة سوق العمل. الأمر الذي يتطلب الوقوف على أهمية تعزيز ريادة الأعمال لتصبح أحد الروافد الأساسية لنهضة الاقتصاد الوطني. وهناك ثلاث طرق رئيسية يمكن للحكومات من خلالها تعزيز الابتكار وريادة الأعمال منها تطوير بيئة العمل. وتنمية المواهب، وتشكيل الثقافة، مضيفاً أنه عندما يتعلق الأمر ببناء اقتصاد الابتكار تحتاج الحكومات إلى تعزيز ثقافة يتم فيها تشجيع الابتكار وريادة الأعمال والاحتفاء بهما ومكافأتهما. حيث شجعت الدولة المصرية الفرص المحلية المتاحة لتحفيز الإقبال على هذا النوع من الأعمال كخيار مهني مرغوب، ووفقاً لبيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال «GEM»، فقد تضاعف المعدل الإجمالي لنشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة في مصر تقريباً من 6.7% في عام 2019 إلى 11.3% في عام 2020. ثم بلغ نحو 9.21% عام 2021، وذلك بالرغم من تداعيات انتشار جائحة كوفيد 19.

وتمت الإشارة إلى أن الدولة أولت إهتماماً بضرورة تحفيز نمو قطاع ريادة الأعمال المحلي. ولعل توصيات الرئيس عبد الفتاح السيسي بمنندى إفريقيا 2018 في شرم الشيخ. كانت خير دليل على هذا الاهتمام إذ تضمنت تكليف مؤسسات الدولة بتوحيد جهودها نحو تأسيس أول مركز إقليمي لريادة الأعمال في مصر؛ بهدف تقديم كافة سبل الدعم اللازم للشركات الناشئة في مصر ودول المنطقة. والدعوة لتأسيس صندوق التمويل العربي الإفريقي لدعم ريادة الأعمال في العالم العربي وإفريقيا. وإطلاق مبادرة تدريب 10 آلاف شاب مصري وإفريقي كمطوري ألعاب وتطبيقات إلكترونية، هذا فضلاً عن المبادرة الوطنية التي أطلقها البنك المركزي إلى جانب شركات مختلفة مع القطاع الحكومي والخاص والمعروفة باسم «مبادرة رواد النيل»، والتي بدأت منذ عام 2019، لدعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التصنيع والزراعة والتحول الرقمي⁽¹⁾.

2- مشكلة البحث:

تعتمد طبيعة المشروعات الريادية على الأفراد الذين يستخدمون جهوداً منظمة لنمو مشاريع تتجاوب مع حاجات العصر من الإبداع وتنظيم هيكل مناسب متعدد الوظائف يأخذ روح المبادرة ويسهم في التنمية المستدامة، بما يتناسب مع حاجات المجتمع وبما أن النجاح ليس سهلاً لذا يتطلب تفوقاً ورغبة بشكل يعتمد على الإبداع وقد يأتي مفهوم النجاح أو الإبداع لأصحاب المشروعات المدركين للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما تسهم في زيادة القدرة التنافسية لتلك المؤسسات.

(1) داليا عثمان، ريادة الأعمال في مصر، مجلة آفاق اقتصادية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 14-12-2022

ومصطلحات الريادة تختلف مع إختلاف أهميتها بالنسبة إلى الدول النامية والمتقدمة التي تتضمن المخاطرة بالمشروعات النامية في المجتمعات وهي اللبنة الأولى في تأسيس منظمات الأعمال، حيث تصبح تلك المشروعات نواة لمشاريع كبيرة تؤدي إلي الحد من البطالة وزيادة الانتاج⁽¹⁾. وأصبح تحقيق التنمية المستدامة ومعدلات نمو مرتفعة من الأهداف المنشودة عالمياً ومحلياً فجميع دول العالم تسعى لتحقيق تنمية مستدامة تشمل جميع النواحي (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية). وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

هل توجد فروق بين ريادة الأعمال وأبعاد التنمية المستدامة في مصر عن ماليزيا؟
3- أهداف البحث:

سعي البحث إلي معرفة الفروق بين ريادة الأعمال والتنمية المستدامة في مصر وماليزيا، من خلال تحقق الأهداف الفرعية التالية:

- ✓ التعرف علي مفهوم ريادة الأعمال ونشأتها باعتبارها مدخل جديد في الإدارة الإستراتيجية.
 - ✓ توضيح دور ريادة الأعمال كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في مصر.
 - ✓ تناول أهم المعوقات التي تعترض ريادة الأعمال، وكيفية الحد منها.
 - ✓ تحديد أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر علي ريادة الأعمال.
 - ✓ تقديم توصيات والتي يمكن أن تؤدي إلى تحسين وتطوير أداء المشروعات الريادية في مصر.
- 4- أهمية البحث:**

لمفهوم الريادة أبعاد اجتماعية واقتصادية مختلفة، وعدة تعريفات حسب وجهات نظر مختلفة، منها: هي الجهد المنظم نحو التنسيق الكامل بين عمليات الانتاج والبيع، ومن أهم خصائص الرياديين: الاستعداد والميل نحو المخاطرة، والرغبة في النجاح، والثقة بالنفس، والاندفاع للعمل، والاستعداد الطوعي للعمل ساعات طويلة التفاؤل والالتزام، كما أن الرياديين يمتازون بصفات القادة الذين يسعون إلى خلق فرص جديدة⁽²⁾.

5- الفرض البحثي:

يقوم الدراسة علي محاولة إختبار صحة الفرض التالي:

توجد فروق بين ريادة الأعمال وأبعاد التنمية المستدامة في مصر وماليزيا.
6- حدود البحث:

أ- الحدود الزمانية: تطبيق هذه الدراسة خلال الفترة (2000 - 2021).

ب- الحدود المكانية: اقتصر البحث علي مصر وماليزيا.

(1) فايز النجار، عبد الستار العلي، الريادة وإدارة الأعمال، (عمان: دار الحامد للنشر، 2010)، ص 33.

(2) إيثار عبد الهادي الفيحان، وكثوم ألبز، دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، (جامعة بغداد: كلية الادارة والاقتصاد، 2015)، ص ص 86-90.

7- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: (أسامة قرني، عزام عبد النبي: 2022)⁽¹⁾:

بعنوان: "آليات تعليم ريادة الأعمال في مراحل التعليم العام بماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر هدف البحث إلي محاولة التعرف علي كيفية الإستفادة من خبرة ماليزيا في تعليم ريادة الأعمال بمراحل التعليم العام في مصر في ضوء العوامل المؤثرة فيه، ولتحقيق هذا الهدف تم إختيار المنهج المقارن بمدخله الوصفي التحليلي لاتساقه مع طبيعة البحث العلمي وإجراءاته، حيث يتم التعرف علي أهم ملامح تعلم ريادة الأعمال في ماليزيا في ضوء العوامل المؤثرة، والتعرف علي تعليم ريادة الأعمال في مدارس التعليم العام في مصر، وتحليل واقع المشكلة في ضوء العوامل الثقافية التي تفسر وتقف ورائه للخروج بقواعد ونتائج عامة يمكن تعميمها، ومن ثم الوصول لأدلة الاستفادة لتطبيق تعليم ريادة الأعمال في مراحل التعليم العام في مصر، في ضوء خبرة ماليزيا وبما يتفق مع ثقافة المجتمع المصري.

وتوصل البحث إلي عدد من الآليات، وأهمها: إعداد خطط واستراتيجيات شمولية تهدف إلي إدراج تعليم ريادة الأعمال وتضمنين مهارات القرن الحادي والعشرين في كافة جوانب النظام التعليمي، وغرس مهارات التفكير والمهارات الشخصية ومهارات تكنولوجيا المعلومات في المناهج الدراسية الموجودة بمراحل التعليم العام، حيث تؤدي تلك الآلية علي المدى الطويل إلي تعزيز قدرات الطلاب كقوة عاملة مؤهلة وقادرة علي تلبية احتياجات سوق العمل والتوظيف والدعوة لمشاركة أصحاب المصلحة (القطاع العام/ القطاع الخاص، المصانع، المؤسسات المالية، منظمات التعليم غير الربحية) في وضع برامج ومناهج تعليم ريادة الأعمال بالتعاون مع وزارات التربية والبحث العلمي، والهيئات المختصة.

الدراسة الثانية: (فاطمة زهرة، 2017)⁽²⁾:

بعنوان: "تبني مقاربة الريادية الإستراتيجية كإدارة جديدة لتعزيز القدرة التنافسية":

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الريادية الإستراتيجية باعتبارها توجه جديد للمؤسسات التي تسعى إلى تعزيز قدراتها التنافسية، وهذا من خلال جمع عناصر الريادية ودمجها مع الإستراتيجية في شكل منظور متكامل يهدف إلى خلق الرفاهية والتكامل بين المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ينبغي مواكبة السيورة الاقتصادية من خلال التوجه الريادي في بناء الإستراتيجية للمؤسسات كبيرة كانت أو صغيرة، وأوصت الدراسة على أن نجاح الريادية الإستراتيجية في بناء قدرة تنافسية جديدة للمؤسسات يتوقف على مدى نجاح الريادي الاستراتيجي في بناء الرؤيا ذات الأبعاد الإستراتيجية وبعد النظر في كيفية تحقيق التميز والتفرد التي لا يستطيع الآخرون تقليدها.

(1) أسامة محمود قرني، عزام عبد النبي أحمد، آليات تعليم ريادة الأعمال في مراحل التعليم العام بماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، جامعة بني سويف، مجلة كلية التربية، عدد إبريل الجزء الثالث، 2022.

(2) فاطمة زهرة بن قايد، تبني مقاربة الريادية الإستراتيجية كإدارة جديدة لتعزيز القدرة التنافسية، (الجزائر: جامعة برج بوعرييج، 2017)

الدراسة الثالثة: (إيثار عبد الهادي الفيحان، وكلثوم أليز: 2015)⁽¹⁾:
بعنوان: "دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية".

هدفت الدراسة إلى إظهار دور منظمات الريادية في إرساء مبادئ المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود المشروعات الريادية يسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالمنظمات، كما لم يعد تقييم منظمات الأعمال يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك المنظمات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية. وقد أصبح دور المنظمات الريادية محورياً في عملية التنمية، وقد أدركت المنظمات الريادية أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع أنشطتها لتشمل ما هو أكثر من الأنشطة الإنتاجية، مثل هموم المجتمع والبيئة، وإلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة". وتمثلت توصيات الدراسة، فيما يلي:

- أ- يجب توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى العمال في المنظمات الريادية.
- ب- وضع ضوابط وأسس إجرائية لقواعد المسؤولية الاجتماعية، تتمثل في: إرشاد ممارسيها وتوعيتهم بفاعلية سلوكهم الخفي تجاه المنظمة، المجتمع، والبيئة، والحلول الواجبة الإتباع فيما يعترضهم من مشكلات حيال قيامهم بأعمالهم.
- ج- تفعيل دور جمعيات حماية البيئة وحماية المستهلكين ودعمها مادياً ومعنوياً، على أنها هيئات ذات صفة اعتبارية ولديها الصلاحية في إقرار معايير الممارسات المثالية العليا وتطبيقها على أصحاب المهنة بما يحقق إعادة تأهيل العمال في المنظمات الريادية، وتحديد أدوارهم.
- د- تطوير مفهوم الأخلاقيات المهنية كحقل رئيسي من تخصص المسؤولية الاجتماعية. يتناول الأسس والمنهجية النظرية لطبيعة الأخلاقيات المهنية للممارسين وكيفية تتبعها والمشكلات التي تعترض واقع العمل فيه، بجانب الحلول المختلفة التي يمكن اللجوء إليها.
- هـ- قيام المنظمات الريادية والشركات الكبرى الاقتصادية منها والسياسية بإصدار مدونات أخلاقية تكون مرشداً وموجهاً لقرارات المديرين وسلوك العمال في المسؤولية الاجتماعية، في مجالات عمل هذه المنظمات بما يضمن الموازنة والكفاءة والأخلاقيات ومصالح الأطراف المختلفة، هذا إلى جانب العمل المشترك مع مؤسسات المجتمع المدني.

(1) إيثار عبد الهادي الفيحان، وكلثوم أليز دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، (جامعة بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد، 2015).

و- إهتمام المنظمات الريادية والمؤسسات الاقتصادية باختبار المديرين والممارسين على أساس متوازن من الكفاءة والخصائص الأخلاقية، بما يضمن أن يكونوا مصدرًا لتعزيز سمعة ومكانة المنظمة، وضمن ذلك يكون الاهتمام بتدريب العمال في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ز- لا بد أن يتغير مفهوم العلاقات العامة بالمنظمة بحيث تكون مسئوليتها الأساسية أنها مصدر رئيسي لاحتياجاتهم وأن تكون جزءًا حيويًا وشريئًا للمؤسسة وأنها تعبر عن القيم والمسئولية الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع.

ح- ضرورة تدريس أبعاد أخلاقيات الإدارة والمسئولية الاجتماعية في كليات إدارة الأعمال، وتدريب الطلاب عليها بحيث تصبح مفاهيم المسؤولية الاجتماعية ومواثيق الشرف ليست مجرد مبادئ مثالية وإنما أساسًا للوصول إلى ممارسة جيدة تخدم المجتمع وترفع درجة المصداقية والنزاهة.

ط- وجود نقابة مهنية للمسئولية الاجتماعية تدافع عن مبادئها وتضع لها قوانين ترشد المهنيين وتوجههم وتحدد لهم مالهم وما عليهم وأن تكون هناك لجنة للقيم بالاتحاد المهني لإدارة الأعمال.

الدراسة الرابعة: (لميس يوسف أحمد القرنة: 2014)⁽¹⁾:

بعنوان: "أثر أبعاد المنظمة الريادية في تحقيق التنافسية المستدامة" دراسة ميدانية في المشروعات صغيرة ومتوسطة في مدينة عمان":

هدفت الدراسة إلى قياس أثر أبعاد المنظمة الريادية في تحقيق التنافسية المستدامة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصغيرة والمتوسطة والواقعة في مدينة عمان بالأردن، أما عينة الدراسة فقد كانت عينة ملائمة من العاملين البالغ عددهم 156 مبحوثًا. وبعد إجراء عملية تحليل البيانات فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وأهمها: وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لأبعاد المنظمة الإدارية في تحقيق التنافسية المستدامة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدينة عمان.

وقد أوصت الدراسة بما يلي: العمل على زيادة تمكين العاملين في عملهم وذلك من خلال منح الحرية لهم لتحديد أساليب إنجازهم للأعمال ومناقشة المشاكل التي تواجههم في العمل بحرية وصراحة، فيما بينهم وعدم الخوف والتردد من طرح تلك المشاكل، ضرورة عقد حلقات نقاشية مستمرة ودورية بين العاملين وبمشاركة الإدارة بخصوص مشاكل معينة تواجه المنظمة والاستفادة من عصف الأفكار فيما بينهم وبما يسمح أو يهيئ المجال لطرح المفاهيم الضمنية التي يمتلكها العاملون إلى زملائهم ومكافئتهم عليها.

(1) لميس يوسف أحمد، أثر أبعاد المنظمة الريادية في تحقيق التنافسية المستدامة 'دراسة ميدانية في المشروعات صغيرة ومتوسطة في مدينة عمان، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الأعمال، 2014).

الدراسة الخامسة: (حسين: 2013)⁽¹⁾:

بعنوان: " الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجربة بعض الدول":

هدفت هذه الدراسة إلى الاستطلاع على منافع الريادة وهي فرصة التفرّد ، الفرصة لتحقيق أقصى الامكانيات، التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث تسهم في إعادة تقويم وهيكله الانتاج، واستعراض عدة تجارب منها تجربة الهند، أمريكا، وتركيا، وأهم ما توصلت إليه الدراسة إلى أنه مهما تعددت تعريفات الريادية فإنها تهدف إلى تقديم الابتكارات والمبادرات، لها أثر إيجابي على الاقتصاد والمجتمع وزيادة نموها، تستعمل كاستراتيجية للنمو والميزة التنافسية.

الدراسة السادسة: (إيثار عبد الهادي: 2011)⁽²⁾:

بعنوان: " دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي":

هدفت الدراسة إلى تأصيل مفهوم الريادة ورياديو الأعمال، وكذلك التركيز على ريادة الشركة بشقيها الداخلي والخارجي، وتحديد خصائص ودور المشروعات الريادية في التنمية، وأهم التجارب العربية فيه، وتناول أهم المعوقات التي تعترض ذلك، وكيفية تعزيز دورها.

وكان من أهم نتائج الدراسة، ما يلي:

- أ- تمتاز المشروعات الريادية بكبر الحجم وسرعة.
 - ب- تقوم المشروعات الريادية على الابتكار وتقديم أفكار إبداعية سبّاقة ذات تميز ومخاطرة عالية.
 - ج- تشكل المشروعات الريادية عاملا للاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بما توفره من فرص عمل. إضافة إلى توجيه المدخرات صوب الفرص المربحة.
 - د- تنشأ المشروعات الريادية من فكرة متفردة في صناعة ذات نمو، وتمويل مناسب وريادي لتنفيذ المشروع بنجاح، فيما تمثل ريادة الشركة مغامرة الشركة لنمو الأعمال من الداخل إلى الخارج.
 - هـ- يركز نمو الاقتصاد على القدرة على الابتكار وإنشاء المشروعات الريادية وتقديم فرص استثمارية جديدة باستمرار، مما يعزز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة.
 - و- تزايدت أهمية المشروعات الريادية في التنمية الاقتصادية بعد تشجيع المبادرات الفردية لدورها في توفير فرص العمل والحد من الفقر وتطوير رأس المال البشري وزيادة القيمة المضافة.
 - ز- لا زالت المشروعات الريادية الغربية صغيرة وخجولة سواء في أهدافها أو مستوى الدعم المقدم.
- وقد أوصت الدراسة، بما يلي:

(1) ميسون حسين، " الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجربة بعض الدول " مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 21(2)، جامعة بغداد ، 2013، ص ص 385-406.

(2) إيثار عبد الهادي، وسعدون محمد سلمان، دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، مؤتمر منعقد بجامعة ورقلة الجزائر: يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص ص 1-22.

- أ- تعزيز دور الجامعات للجهود الريادية المستندة الى اقتصاد المعرفة والى قاعدة متقدمة للبحث والتطوير وبيئة لتشجيع الابتكار، تديم التطور التقاني والتحسين المستمر.
- ب- تقديم برامج الدعم الإداري والفني والاستشاري عن طريق الدورات والندوات والمؤتمرات العلمية ودراسات التقييم للفرص الاستثمارية وجدوى المشروعات.
- ج- وجود بنية أساسية تعليمية وعلمية وتقانية ومعلوماتية حديثة، مع توفير قاعدة للموارد البشرية المؤهلة والقادرة على تنفيذ الأفكار المبدعة، مع أهمية تبادل الأفكار بين المؤسسات الأكاديمية ومنظمات الأعمال الريادية.
- د- تقديم الدعم التمويلي والإداري اقتصاديا "وتحويلها إلى مشروعات منتجة.
- هـ- دعم غرف الصناعات المحلية، وتبني براءات الاختراع من أجل أن يكون الابتكار جزءا "من ثقافة المجتمع.

ما يميز هذا البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

لم تتناول أي من الدراسات السابقة تحليل الفروق بين ريادة الأعمال وأبعاد التنمية المستدامة في مصر وماليزيا، ولكن هذا البحث سوف يتناول ذلك.

8- منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي ولاستنباطي في الجانب النظري، بالإعتماد علي المراجع العربية والأجنبية وبعض الدراسات السابقة، وعلي الأسلوب التحليلي عند تحليل بيانات البحث، والتي تم الحصول من الجهات ذات الصلة، خاصة البنك الدولي.

9- خطة البحث:

تم تناول هذا البحث، من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: ريادة الأعمال: المفهوم، العناصر، الخصائص، المزايا، السلبيات، الأهمية.

المحور الثاني: تحليل ريادة الأعمال في مصر.

المحور الثالث: تحليل أبعاد التنمية المستدامة في مصر.

المحور الرابع: مقارنة ريادة الأعمال والتنمية المستدامة في مصر بماليزيا.

المحور الأول

ريادة الأعمال: المفهوم، العناصر، الخصائص، المزايا، السلبيات، الأهمية

تمثل الريادة النشاط الذي ينشأ ويدير منظمة جديدة من أجل استثمار فرصة مبتكرة ومتفردة، وهذا ما يطلق عليه بالريادة الخارجية، كما تكون الريادة ضمن المنظمة القائمة وتمثل عندها مغامرة جديدة من خلال إيجاد أعمال جديدة أو إعادة التجديد الاستراتيجي فيها وهذا ما يدعى بالريادة الداخلية أو ريادة الشركة، وقد أصبحت ريادة الشركة وسيلة حيوية للمنظمات القائمة كي تستمر في اكتشاف واستثمار الفرص من أجل تحريك المنظمات والأفراد إلى حالة جديدة من الوجود، ولا سيما بعد أن ازدادت حاجة المنظمات لتكون أكثر إبتكاراً وتسريع النمو في بيئة عالمية شديدة التنافس.

واتسع نطاق استخدام مفهوم الريادية من قبل المؤسسات وتعددت التوجهات التي تفسره، باعتباره عنصر حيوي ينبغي الإشارة إلى مختلف الأبعاد المرتبطة به، وتطور استخدام الريادية ليشمل الإدارة الإستراتيجية باعتبارها الوجه المقابل لها، وذلك في سياق الأعمال الريادية والتوجه نحو خلق الرفاهية، لذلك ظهر التداخل بين الإدارة الإستراتيجية والنشاط الريادي من خلال دمج الإدارة الإستراتيجية في مختلف أعمال الإبتكار والإبداع التي تعزز القدرة التنافسية للمؤسسة، فضلا عن ما تضيفه من دعم الشراكة الإستراتيجية والموارد والتعليم في المسؤولية المجتمعية⁽¹⁾.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال النقاط التالية:

1- مفهوم ريادة الأعمال (Entrepreneurship) والفرق بينها وبين إدارة الأعمال:

1-1- مفهوم ريادة الأعمال:

يعبر مفهوم ريادة الأعمال على قدرة الأشخاص على إبتكار الأفكار وتطويرها وتحمل المخاطر التي يمكن أن تواجه رائد الأعمال في خطوات تنفيذ مشروعه الريادي، وعليه تلزم ريادة الأعمال رائد الأعمال بتوفير الموارد اللازمة التي تسهم في تحقيق دخل وربح على المدى البعيد، كما أنها تلزم رائد الأعمال على الإدارة والتنظيم لنجاح المشروع وخلق مفهوم جديد لريادة الأعمال.

وتطور مفهوم ريادة الأعمال في الفترة الأخيرة وأصبح يمزج العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت عملية إبتكار الأفكار تعتمد على العديد من الجوانب المختلفة للمجتمع وهذا بدوره ما جعل من ريادة الأعمال ضرورة أساسية لكل مجتمع حتى يحقق النمو والاستقرار أكثر.

وتعرف ريادة الأعمال: بأنها القدرة على تطوير، وتنظيم، وإدارة مشروع تجاري صغير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي قد تحصل كمنقص التمويل، وقرارات العمل السيئة، والأزمات الاقتصادية، ونقص الطلب في السوق، وذلك من أجل تحقيق ربح، باختصار ريادة الأعمال هي الطريقة التي تنظم بها عملك، والمخاطر التي تعترضك، والأرباح والخسائر التي تولدها⁽²⁾.

(1) فاطمة زهرة بن قايد، سبق ذكره ، ص 14.

(2) Editorial team (2020-9-3), "What is entrepreneurship", www.entrepreneurhandbook.co.uk, Retrieved 2020-12-30. Edited.

1-2- الفرق بين ريادة الأعمال وبين إدارة الأعمال:

ريادة الأعمال هي إنشاء شركات ومنظمات جديدة ، يبدأ بالتخطيط وإنشاء الشركات بدءًا من المراحل الأولى ومرورًا ببقية المراحل مثل تصميم المنتجات وأساليب الإنتاج الفعالة إلى مرحلة العثور على العملاء للمؤسسة، أما إدارة الأعمال، فهي تهتم بتشغيل المنظمة وإدارة الموارد بشكل فعال⁽¹⁾.

2- عناصر ريادة الأعمال:

تتمثل أهم عناصر ريادة الأعمال، في العناصر التالية⁽²⁾:

أ- **الإبتكار**: يعتبر عامل الإبتكار من عناصر ريادة الأعمال الأساسية لنجاح لرائد الأعمال فهو يجعله يستغل الفرص المتاحة ويتغلب على التهديدات والمخاطر التي تواجهه.

ب- **المخاطرة**: يصاحب ريادة الأعمال المجازفة، فهما عاملان مرتبطان ببعضهما والعامل الحقيقي الذي يجعل المشاريع الريادية تنطلق وتتجح هو المخاطرة والخروج عن المألوف.

ج- **الرؤية**: البصيرة التي تكون لدى رائد الأعمال ماهي الإحتمالات التي يمكن أن يوجهها مستقبلاً وكيف يمكن أن يتغلب على التهديدات التي ستظهر مستقبلاً، إضافةً لذلك تسهم الرؤية ببناء الثقافة التي سيكون عليها المشروع الريادي.

د- **التنظيم**: يجب على رائد الأعمال أن يمتلك مهارات وقدرات ومميزات وعناصر أخرى تساعد على تحقيق التوافق بين المهام التي يجب تحقيقها في الوقت المناسب، وإدارة الموظفين والتواصل معهم بشكل منظم وفرز كل عنصر من عناصر ريادة الأعمال حتى يتمكن المشروع من تحقيق نتائج سريعة وفعالية في الوقت المناسب.

وعليه تتكون العملية الريادية من الآتي:

✓ الفرصة.

✓ المخاطرة.

✓ الإبتكار الذي يخلق الفرصة.

✓ الريادي الذي يدرك الفرصة.

✓ الموارد التي تستثمر الفرصة وتنشأ المنظمة الجديدة أو تطور القائمة.

وبذلك تتمثل الريادة "في السلوك المتوجه للحركية واتخاذ المخاطرة والإبداع والنمو".

⁽¹⁾ مهند حامد، نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية،

مارس 2007 ، القدس ، فلسطين، ص 54.

⁽²⁾ إيثار عبد الهادي، سبق ذكره، ص 2.

3- خصائص ريادة الأعمال:

توجد عدد من الخصائص تتميز بها المنظمات الريادية، أهمها⁽¹⁾:

أ- بناء الشراكة: من بين المهارات التي يجب أن يتمتع بها الريادي الاستراتيجي جذب الحلفاء والأعوان، وسوف أطلق عليها هنا إقامة الشراكات.

إن حالة الضرورة الأساسية للحليف أو الشريك الناجح هي هدف مشترك، وبالطبع يجب أن يكون تحقيق الغاية المنشودة أمراً في صالح كلا الطرفين، ولكنهم يحددون مصالحهم إذا كانت المساهمات المحتملة للشركاء نحو الغاية المشتركة متكاملة، كذلك التي يشارك بها أعضاء الفريق داخل الفريق الحقيقي، كان ذلك أفضل.

وباستخدام نموذج الدوائر الثلاث يمكن توضيح الآتي:

✓ ما المهمة المشتركة؟.

✓ كيف يمكن تقديم أفضل ما يمكن في العمل كفريق واحد؟.

✓ كيف يمكن لكل فرد في المؤسسة كاملة أن يقدم أفضل ما بوسعه؟.

ب- بث الروح المؤسسية: لا تتمثل مهمة القيادة في أن تدخل العظمة على الأشخاص، وإنما تتمثل في استخراج تلك العظمة؛ لأنها موجودة بالفعل.

وثمة عامل يختص بالمؤسسات يتمثل في الشعور بالإخلاص والفخر اتجاه المجموعة التي ينتمي إليها الفرد، كما أنها تشير إلى التأزر فيما بين أفراد المجموعة أو الشركة والذي يتعدى مجرد مجموع أقسامه، فإن استطاع جمع ذلك وحصره في مجرى واحد أصبح بالإمكان تحقيق أمور عظيمة.

ج- النزعة لتحمل المخاطرة: الرواد لديهم نزعة أكبر من غيرهم لتحمل المخاطر (يمكن القول إنها فوق المتوسط ولكنها ليست عالية)، فهم ليسوا مقامرين يؤدون تحت درجة عالية من المغامرة والمخاطرة، بل هم يحسبون درجة المخاطرة، وينظمون ويدرسون ويحللون ويخططون حتى يمكنهم تحمل المخاطرة، فإن كانت درجة المخاطرة محسوبة، وتشير الحسابات أنها معقولة وأن فرص النجاح عالية، فإنهم يتحملون المخاطرة.

د- وضع خطة إستراتيجية: تعمل المنظمة على ضوء خطة إستراتيجية مدروسة على أسس علمية سليمة يلتزم بها جميع العاملين، وتحقيق مستوى تنافسياً عالياً على الصعيدين الداخلي والخارجي.

هـ- الهيكل التنظيمي: تتبنى المنظمات الريادية هيكل تنظيمي عضويًا، ويقلل من معيقات البيروقراطية التي تمنع الابتكار، ويتيح الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق والصناعة.

و- إقامة المشاريع الريادية: تكون هذه المنظمات أكثر إهتماماً بالإقدام على إقامة المشاريع الريادية وتتحرك سريعاً للقيام بالعمل المطلوب.

(1)<http://www.abahe.co.uk/strategic-planning-sp-282897707/84717-features-strategic-commander.html> 16/11/2016.

ز- **تبني المهارات والإبتكار:** إن الأفراد في هذه المؤسسات هم مصدر الإبتكار والريادية، لذلك فهي تتبنى الأفراد الذين يتمتعون بالموهب الريادية والإبتكارية من خلال تشجيع المبادرات الشخصية وقبول المخاطرة.

ح- **التعامل مع العملاء:** تقرب هذه المؤسسات إلى عملائها من خلال ما تقدم لهم من منتجات وخدمات ذات جودة ونوعية مقارنة بما يقدمه المنافسون.

ط- **البحث والتطوير:** المنظمة الريادية لديها القدرة على الإبداع والإبتكار من خلال منتجات جديدة أو طرق إنتاج جديدة وأسواق جديدة تركز على الإدارة الإستراتيجية الموجهة نحو تحسين الأداء.

4- مزايا وسلبيات ريادة الأعمال:

4-1- مزايا ريادة الأعمال:

تتمثل أهم مزايا ريادة الأعمال، في الآتي⁽¹⁾:

أ- **إتقان رؤية الاحتمالات والأفكار في كل مكان:** عندما يقرر الفرد أن يصبح رائد أعمال فهذا يعني أنه أصبح لديه فكرة كاملة عن مفهوم ريادة الأعمال مما يدفعه الى الاعتماد على نفسه من الخطوة الأولى الى الأخيرة ولديه قائمة بجميع العناصر التي يجب عليه الإهتمام بها، فيحلل الأمور والأحداث التي تجري حوله ويقوم بعملية تكاثر للأفكار بشكل مستمر اعتمادا على كل تعريف لريادة الأعمال هذا ما يجعله يرى خيارات جديدة لبناء مشروعه ومستقبله أيضاً.

ب- **تحديد دخله:** الآن أصبح الفرد في مرحلة تحديد ما يجب عليه أن يجنيه من أموال، ولكن السؤال المهم هنا من الذي يحدد دخله؟ هل هو مجهوده الشهري؟ أو ما ينجزه من مهام؟

ربما في أغلب الأحيان هو لا يتقاضى ما يستحقه في عمله الحالي، ولكن عندما يقرر أن يصبح رائد أعمال فهذا أصبح قادراً على تحقيق التوازن بين مجهوده الحقيقي وما يستحقه.

ج- **الراحة في وقت العمل:** يمكن للفرد الآن العمل في الوقت الذي يناسبه، ويأخذ أوقات الراحة بشكل مريح أكثر، ويكون لديه مميزات أكثر، عادةً تتيح هذه المميزات لريادة الأعمال أن تركز على النتائج أكثر من ساعات العمل، لأنه أمام جدول من المهام يمكن إنجازه في الوقت الذي يناسبه.

د- **الاستمتاع في عمله:** أصبح رائد الأعمال الآن يعمل على شئ يؤمن به ويستمتع بتطويره والتعب من أجله ولديه مفهوم ريادة الأعمال الخاص به ومميزات خاصة يتمتع بها.

هـ- **التخلي عن الجدول الزمني:** تمكنه المعرفة الحقيقية بتعريف ريادة الأعمال من العمل في أوقات أكثر راحة وهذا ما يعني أنه لن ينظر الى العمل في عدد ساعات معينة.

و- **تسهيل إتخاذ القرار:** هي أحد مدخلات عملية إتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأمثل للمواد المالية والمادية المتاحة للوصول إلى إنتاج منتج جديد أو تقديم خدمة جديدة، إضافة إلى تطوير أساليب جديدة للعمليات.

(¹)A Strategic Management & Entrepreneurship,:

http://media.wiley.com/product_data/excerpt/53/04712305/0471230553-1.pdf, (2003), p.

ز - تنمية المهارت الإدارية: هي مجموعة من المهارات الإدارية التي تركز على المبادرة الفردية بهدف الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والتي تتميز بنوع من المخاطرة.

ح- التنسيق والتكامل: هي جهد مبذول من أجل أحداث التنسيق بين عمليات الإنتاج والبيع.

ط- كفاءة استخدام الموارد: الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تطبيق الأفكار الجديدة في المؤسسات والتي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية.

ي- القدرة علي تذليل الصعاب: تحويل العقبات والمخاطر الى فرص جديدة تحقق النتائج الإيجابية.

4-2- سلبيات ريادة الأعمال:

تتمثل أهم سلبيات ريادة الأعمال، في الآتي(1):

أ- سيكون علي رائد الأعمال استثمار الأموال والكثير من الوقت في عمله، دون ضمان نجاحه.

ب- ليس لدي رائد الأعمال رئيس، لكن لديه مسؤوليات أخرى، يمكن أن يكون بعض العملاء متطلبين للغاية، وعندما يكون لديه موظفين، لديه أيضًا مسؤوليات والتزامات ومخاوف جديدة.

ج- في حالة الفشل، ليس لديه نفس الضمانات التي يتمتع بها الموظف، لن يكون قادرًا على الحصول على إعانة للتوقف عن النشاط، وإذا قام بذلك، فستكون لفترة أقصر بكثير من تلك الموجودة للبطالة.

5- أهمية ريادة الأعمال:

تتضح أهمية ريادة الأعمال، في الآتي(2):

أ- توفير فرص عمل جديدة:

العروض الرائدة التي يقدمها رواد الأعمال تؤدي إلى خلق وظائف جديدة، ويمكن أن ينتج عنها تأثير متتالي في الاقتصاد، كما يؤدي تحفيز الشركات والقطاعات ذات الصلة التي تدعم المشروع الجديد إلى المزيد من تطور اقتصاد الدولة، على سبيل المثال، أسس عدد قليل من شركات تكنولوجيا المعلومات صناعة تكنولوجيا المعلومات الهندية في التسعينيات؛ وسرعان ما تجمعت الصناعة في مجال المبرمجين الخاصين بها، لكن الأهم من ذلك أنه استفاد منها ملايين من القطاعات الأخرى، وقد أسهمت شركات الأعمال في توفير فرص عمل جديدة للمبتدئين وتدريبهم وإكسابهم خبرات، وتوفير اليد العاملة ذات الخبرة للصناعات الكبيرة.

وتسهم المشاريع الجديدة التي تنطلق على إحداث مئات فرص العمل سواءً للمبتدئين أو للأشخاص ذوي المهارات العالية، وتقوم المشاريع أيضا بإعادة تنظيم العمالة في المجتمع وتزويد الصناعات الكبرى بالعمالة التي تسهم بتطوير الاقتصاد في حال كانت مستوفية لجميع عناصر ريادة الأعمال.

ب- دفع عجلة التنمية الاقتصادية:

تولد المشاريع الريادية ثروةً جديدة، إذ تتيح المنتجات، والتقنيات الجديدة والمحسنة من رواد الأعمال إمكانية تطوير أسواق جديدة وإنشاء ثروة جديدة، إضافة إلى ذلك فإن التأثير المتراكم لزيادة العمالة

(1) ميسون علي حسين، الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجربة بعض الدول، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 2، 2013، ص 386، 387.

(2) "Top reasons why entrepreneurship is important", www.europeanbusinessreview.com, 2019-9-27, Retrieved 2020-12-30. Edited. " Importance of Entrepreneurship", www.under30ceo.com, Retrieved 2020-12-30. Edited

وزيادة الأرباح يسهم في تحسين الدخل القومي على شكل إيرادات ضريبية أعلى، وإنفاق حكومي أعلى مما يمكن الحكومة من استخدام هذه الإيرادات في الاستثمار في القطاعات الأخرى المتعثرة، فالمشاريع التجارية هي التي تُحرّك عجلة التنمية الاقتصادية وتسهم بشكل كبير في الدخل الوطني.

ج- الابتكار: إنّ ريادة الأعمال تُغذي الابتكار، والبحث، والتطوير الذي يوفّر مشاريع جديدة، وبضائع ذات جودة، وخدمات مهمّة، ممّا يزيد من إجمالي الناتج المحلي وتحسين مستوى المعيشة للفرد، كما تعمل المشاريع الريادية على تطوير الأفكار وتشجيع تنميتها هذا بدوره ما يساعد رواد الأعمال على الحصول على تعريف كامل حول استثمار أفكارهم ضمن المجتمع وخلق منتجات جديدة ومواكبة التكنولوجيا وخلق تطور حقيقي يساعد على تحسين الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

د- إحداث تغيير اجتماعي:

عن طريق عروض رواد الأعمال الفريدة للسلع والخدمات الجديدة، هم يبتعدون عن التقاليد ويدعمون الحرية بشكلٍ غير مباشر، وذلك من خلال تقليل الاعتماد على الأنظمة والتقنيات القديمة، هذا يؤدي إلى تحسين الحياة الاجتماعية وزيادة الروح المعنوية والحرية الاقتصادية.

ويتم التغيير الاجتماعي من خلال سدّ الفجوة بين نُدرّة المنتجات والطلب عليها من شأنه أن يُساعد على خلق تأثير إيجابي على الناس وتحقيق نتائج مثمرة من وجهة نظر تجارية.

كما يقوم رواد الأعمال برعاية مشاريع ريادة الأعمال بانتظام، كما يستثمرون في مشاريع مجتمعية هامة ويقدمون الدعم المالي للجمعيات الخيرية المحلية، وهذا يتيح المزيد من التطوير من وراء مشاريعهم الخاصة، وقد استخدم بعض رواد الأعمال المشهورين مثل بيل جيتس، أموالهم لتمويل القضايا المهمة من التعليم إلى الصحة العامة.

وإذا تنوّعت القاعدة العمّالية في المجتمع بين العديد من الشركات الريادية الصغيرة ستسمح بتساؤل الأحياء الفقيرة وزيادة الإنفاق على التعليم والترفيه والأنشطة الأخرى، وبالتالي يرتفع مستوى المعيشة. كما توفر المشاريع الجديدة حجم كبير وجديد من المنتجات والخدمات وهذا ما يجعلها متوفرة في السوق، إضافةً الى زيادة دخل الأشخاص الذين يعملون في الريادة.

هـ- تحقيق الاندماج والتكامل: تساعد الريادة على تفعيل دور الأقليات والفئات الجديدة في المجتمع حيث أنها تفتح الفرصة أمام الجميع بتقديم مشاريعهم الريادية.

و- تعزيز البحث والتطوير: توفر المشاريع الريادية فرصاً لتحقيق الأبحاث والدراسات مع المؤسسات البحثية، وهذا ما يوفر غالباً تجارب وخبرات في البحث والتطوير عند تصنيع المنتجات الجديدة.

المحور الثاني

تحليل ريادة الأعمال في مصر

تمهيد:

يجب علي المشرع أن يراعي خصوصية قطاع ريادة الأعمال. والتي من أهمها. وضع معايير لتعريف الشركات الناشئة وإجراء إصلاحات لتشجيع ريادة الأعمال وتأمين الوصول إلى التمويل وتنظيم عملية تأسيس الشركات وتصفيته، وتقليص أوجه التعارض فيما بين الجهات المختلفة مع وجود جهة وحيدة مختصة بتنمية قطاع ريادة الأعمال، وتوسيع البنية التحتية التكنولوجية ودعم استراتيجية التحول الرقمي، وتحفيز الاستثمارات في مجال ريادة الأعمال والشركات الناشئة بشكل إيجابي ينعكس على تحقيق أهداف رؤية مصر 2030، وتوفير فرص عمل لائقة، وخلق مناخ داعم للمنافسة بين المنشآت، وتحسين نوعية الحياة ومستوى الرفاهة الاجتماعية. وجعل مصر مركزاً إقليمياً جاذباً لرواد الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا للابتكار واتخاذ كل الإجراءات والآليات اللازمة لخلق بيئة مواتية وداعمة لتشجيع مشروعات ريادة الأعمال والشركات الناشئة.

وتوجد تحديات وفرص لريادة الأعمال في مصر، حيث أن أهم ما يميز ريادة الأعمال أنها تتعامل مع التحديات كمصدر للأفكار وخلق فرص لتقديم حلول لمشكلات المجتمع، ولذلك يجب تحسين مهارات العنصر البشري للوصول للمنافسة الدولية وعلى نحو مستدام عن طريق إضافة منهج ريادة الأعمال بالتعليم ما قبل الجامعي بالمدارس، وإنشاء مجلس قومي للشركات الناشئة أو مؤسسة سيادية تابعة للدولة المصرية وتضم قصص نجاح رواد الأعمال خاصة في مجالات تقنية المعلومات والتحول الرقمي، وتفعيل مشاركة رجال الأعمال المصريين والعرب مع الجهات السيادية الداعمة لريادة الأعمال في مصر، وضرورة تفعيل قاعدة بيانات موحدة لجميع حاضنات ومسرعات الأعمال العاملة في مصر وحصر أعمالها تحت قيادة جهاز تنمية، وأيضاً توحيد رؤية ريادة الأعمال في مصر لدى صانعي القرار بالمؤسسات العامة والخاصة.

وتم استعراض تجربة شركة «Amb.AI» التي تم تأسيسها على فكرة استخدام الذكاء الاصطناعي كقوة تحسن مستوى المواطنين، وهو هدف يتآزر مع استثمار الحكومة المصرية الهائل في إصلاح أساس الاقتصاد المصري من أجل تحسين مستوى حياة المواطنين. وساعدت الشركة بالفعل عملائها على تقليل وقت الفحص والتكلفة بنسبة تصل إلى 80% عبر تشغيل مقاطع الفيديو لتحديد الأجزاء التالفة وزيادة معدل اكتشاف العيوب إلى 97% وامتدت ميزة الشركة إلى ما هو أبعد من التكلفة المباشرة وتوفير الوقت لزيادة التكامل الرقمي عبر مختلف المنصات التي يستخدمها عملاء الشركة. كما يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل المعلومات وإدراجها في العديد من العمليات المتتالية وكل هذا يسهل التكامل بشكل أفضل ويبسط عملية صنع القرار⁽¹⁾.

(1) تقرير الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بعنوان: المرصد العالمي لريادة الأعمال، 2022.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال النقاط التالية:

1- البنية التحتية ومؤشرات ريادة الأعمال في مصر:

1-1- البنية التحتية لريادة الأعمال في مصر:

يوجد ازدهار في البنية التحتية المصرية. حيث إن الزيادة غير المسبوقة في الإنفاق والتنمية التي تشهدها البنية التحتية المصرية - حيث رفعت مصر استثماراتها بنسبة 340% في السنوات السبع الماضية- لا مثيل لهما في جميع أنحاء العالم من حيث التغطية الجغرافية والحجم. وبالإضافة إلى الازدهار في تطوير البنية التحتية المادية تعيد الحكومة المصرية تعزيز البنية التحتية الرقمية. بدءاً من رقمنة العمليات الحكومية إلى توسيع وتحسين الاتصال وانتقالاً إلى الاستثمار في التعليم التكنولوجي والأمن السيبراني. فأدى الاستثمار في الاقتصاد الرقمي إلى زيادة بنسبة 25% في صادرات التكنولوجيا ونمو بنسبة 16% في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وهذه الممارسات تخفف من المخاطر وتشجع شركات التكنولوجيا على المغامرة في السوق المصرية. وتعد الثورة الرقمية التي تمر بها مصر هي الوضع الأمثل لتقييم وتطوير التطبيقات التي تسرع من الانتقال إلى المدينة الذكية المتكاملة.

1-2- مؤشرات ريادة الأعمال في مصر:

توجد مجموعة من مؤشرات ريادة الأعمال في مصر. فوفقاً لبيانات التعداد الاقتصادي 2018/2017. بلغ عدد مشروعات ريادة الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر (المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي) نحو 2 مليون منشأة بنسبة 53% من إجمالي المنشآت العاملة في مصر. أشار التقرير إلى مسح السكان البالغين «APS» وهو استبيان شامل يضم على الأقل 2000 بالغ ومصمم لجمع معلومات مفصلة عن نشاط ريادة الأعمال ومواقف وتطلعات المستجيبين ويقوم التقرير بتقييم النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال مسح الخبراء الوطني «NES» والذي يوفر بيانات حول السياق الذي تتم فيه ريادة الأعمال في دولة ما.

وجاءت أهم الإحصاءات عن مصر لعام 2021 وفقاً للتقرير السابق ذكره على النحو التالي. بلغ معدل نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة في مصر نحو 9.2%. أي أن 9.2% من السكان البالغين في مصر يقومون حالياً بإنشاء شركة جديدة أو بدأوا نشاطاً تجارياً. علاوة على ذلك لا يزال هناك اهتمام عالي للغاية بإنشاء شركات حيث أشار 55.3% من المصريين من غير رواد الأعمال عام 2021 إلى إهتمامهم أو نواياهم لبدء عمل تجاري خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وبلغت نسبة المصريين والذين هم حالياً مالكون/ مديرون للأعمال التجارية القائمة عام 2021 3.6% أما عن معدل الخوف من الفشل فقد وافق 53.03% من المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عاماً على أنهم يرون فرصاً جيدة ولكنهم لن يبدأوا مشروعاً تجارياً خوفاً من فشله⁽¹⁾.

(1) داليا عثمان، مرجع سبق ذكره.

ووفقًا لنتائج المسح الوطني لريادة الأعمال «NES 2021»، فقد سجلت مصر 4.3 و 4.4 نقطة على التوالي في الشروط الإطارية لتمويل ريادة الأعمال وسهولة الوصول إلى تمويلها. وتحسنت الضرائب والبيروقراطية إلى 4.2 نقطة في عام 2021 من 3.2 في 2020، مما يشير إلى تخفيف بعض عقبات الدولة السابقة أمام بدء عمال تجاري، وتحسنت الظروف المحلية في مصر مما يعكس زيادة الرغبة في الحصول على سلع وخدمات جديدة يقدمها رواد الأعمال. بالإضافة إلى رفع الخبراء المصريون درجاتهم إلى 5.6 نقطة في 2021 من 5.1 نقطة في 2020. وتشير هذه الدرجات معًا إلى أن بعض الأساسيات اللازمة لتحفيز ريادة الأعمال في مصر موجودة وينطبق هذا بشكل خاص على التمويل وظروف السوق المحلية والبنية التحتية.

وأوضح استطلاع رأي صادر عن **Global Entrepreneurship Monitor (GEM)** عام 2022/2021 تزايد الاهتمام بريادة الأعمال والشركات الناشئة بين المصريين؛ حيث أظهرت النتائج أن 75.6% من المصريين يفضلون مجال ريادة الأعمال كمسار مهني. بينما وصل المتوسط العالمي نحو 68.7% وبلغت تلك النسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 77.8%، وبذلك تستحوذ مصر على المركز 14 من بين 47 دولة فيما يتعلق بتفضيل العمل في مجال ريادة الأعمال. ووفقًا للتقرير فإن الدور الإعلامي لتحفيز ريادة الأعمال يُعد موائيًا بالنسبة لنحو 78.5% من المصريين. وتعد تلك النسبة من أعلى النسب في مختلف الدول التي يغطيها التقرير، فقد استحوذت مصر على المرتبة 12 من بين 47 دولة.

وبشأن توافر الفرص. فقد بلغت نسبة المصريين الذين لديهم القدرة على خلق فرص ناجحة لشركات جديدة بالسوق نحو 73.2% وهي أعلى من المتوسط العالمي المقدر بنحو 54.8% ووضعت تلك النسبة مصر من بين أعلى عشر دول في توفر الفرص الجيدة، أما فيما يتعلق بالقدرات والمهارات. فإن 65.8% من المصريين يعتقدون أن لديهم القدرات اللازمة لبدء النشاط التجاري. وتُعد تلك النسبة مرتفعة أيضًا مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 57.9% وأقل قليلاً من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي سجل 67.5%.

ووفقًا للاستبيان فقد أشار نحو 56.4% من المصريين من غير رواد الأعمال إلى رغبتهم في بدء أعمالهم التجارية في مصر خلال الثلاث سنوات القادمة، واحتلت مصر المرتبة الثالثة من بين 47 دولة شملها التقرير، حيث تجاوزت نسبة مصر ضعف المتوسط العالمي الذي سجل 27.2%. أما عن سهولة ممارسة الأعمال. فقد أشار 72.4% من المصريين إلى سهولة ممارسة الأعمال في مصر وفقًا لاعتقادهم، وبذلك النسبة حصلت مصر على المرتبة السابعة وتوقعت على المتوسط العالمي البالغ 51.4%.

وقد شمل الاستبيان تحديد عدة أسباب لبدء الأعمال. وتمثلت اختيارات المصريين في توفير مصدر دخل للعيش في ظل عدم توفر فرص عمل أخرى بنسبة 86.9%. تكوين ثروات بنسبة 72.4%. إحداث تغيير في العالم بنسبة 63.4%.

وعلى مستوى توفير فرص عمل. فقد أوضح الاستبيان أن نحو 34.8% من رواد الأعمال يتوقعون توظيف 6 أفراد أو أكثر خلال الخمس سنوات المقبلة. وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 26.7%، وقد سجلت مشاركة شركات ريادة الأعمال في التصدير 6.9% عام 2021 مقارنة بنحو 3.3% عام 2020⁽¹⁾.

وفي المقابل ارتفعت كافة المؤشرات الخاصة بريادة الأعمال السابق ذكرها، وجاء مؤشر الخوف من الفشل مسجلاً نسبة مرتفعة للغاية تُعد الأعلى بين الدول التي شملها الاستبيان؛ حيث أشار نحو 65% من الأفراد الذين أفادوا بتوفر فرص جيدة للعمل أنهم لن يقوموا بتنفيذها خوفاً من المخاطر المرتبطة بالشركات الجديدة، وعلى الرغم من ارتباط تلك النسبة بالسمات الشخصية للأفراد. إلا أنه ينبغي التوقف عندها وتحليل أسبابها الموضوعية.

وشمل التقرير بعض المؤشرات التي تؤكد وجود عدد من التحديات تواجه رواد الأعمال في مصر. وتتطلب تدخلاً فورياً لمواجهتها. ومن بين تلك المؤشرات: أن نحو 3.6% من المصريين فقط أفادوا بانخراطهم في مجال ريادة الأعمال خلال عام 2021. وتمثل تلك النسبة نصف المتوسط العالمي. وتشير إلى خروج عدد كبير من رواد الأعمال بعد البدء فيه. وقد أشار التقرير إلى أن أبرز أسباب الخروج وتوقف العمل مرتبط بتداعيات جائحة كورونا بنسبة 38.8%. وتراجع ربحية الأعمال بنسبة 35.8%. وذلك بالإضافة لعدد من الأسباب الأخرى المرتبطة بالعبء الضريبي والبيروقراطية وعدم إتاحة الموارد. والتمويل. وقد أوضح التقرير ضعف مشاركة المرأة في الأعمال التجارية والتي تقل عن ثلث مشاركة الرجل. وحصلت مصر على المرتبة الأدنى فيما يتعلق بتسرب رائدات الأعمال.

1-3- تحديات ريادة الأعمال في مصر:

أصبحت ندرة التمويل هي التحدي الأكبر للمشروعات الناشئة في عام 2022. وتشير التقديرات إلى أن الشركات الناشئة في مصر حصلت على تمويلات بقيمة 314 مليون دولار في النصف الأول من عام 2022. ارتفاعاً من 121 مليون دولار في النصف الأول من عام 2021⁽²⁾.

(1) تقرير Global Entrepreneurship Monitor (GEM)، 2021/2022.

(2) تقرير، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022.

2- معدل تطور ونمو نظام ريادة الأعمال في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

تمتلك مصر أسرع بيئة لدعم نمو ريادة الأعمال بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهناك عدد من الأسباب الرئيسية الدافعة لهذا الازدهار. ومن أهم الأسباب زيادة فرص الحصول على تمويلات. وتعافي الاقتصاد وانخفاض معدل التضخم الذي حفز الاهتمام الكبير من المستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى المبادرات الحكومية الداعمة للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبحسب التقرير هناك أيضا عوامل مثل استمرار زيادة عدد شركات رأس المال المخاطر ومسرعات وحاضنات الأعمال. وكذلك عدد ونوعية المشروعات التي تسعى للحصول على التمويل والدعم.

وأسهم بالجامعات الحكومية في حدوث تحول عقلي جمعي. ويرى عدد كبير من المصريين أن قطاع ريادة الأعمال هو خيار مهني مرغوب. إذ يرغب 76% منهم ببدء أعمالهم الخاصة (مقارنة بمتوسط 61.6% عالميا). ويريد 55.5% منهم بدء أعمالهم الخاصة (ضعف المتوسط العالمي). كما ينمو قطاع ريادة الأعمال القائم على الضرورة بصورة أسرع من قطاع ريادة الأعمال المدفوع بالفرص. وذلك بسبب ارتفاع معدلات البطالة. والافتقار إلى الوظائف المثيرة للاهتمام. مما يحفز الشباب لبدء مبادراتهم الخاصة. ويشير أحد المرشدين بمبادرة فكرتك وشركتك التابعة لوزارة الاستثمار إلى تطبيق سويفل النقل الذكي كونه أحد الأمثلة المحلية المصرية التي نجحت في معالجة مشاكل الازدحام وضعف البنية التحتية بتبني النموذج الذي استخدمته شركتا أوبر وكريم لتلبية احتياجات السوق الوعي الزائد بريادة الأعمال من خلال التغطيات الإعلامية والبرامج التعليمية المخصصة⁽¹⁾. وتعتبر مصر الأسرع نموا ودعما لريادة الأعمال. فمن أهمية ريادة الأعمال أنها تعمل على رفع مستوى التقدم الاقتصادي للدول. فهي تساعد على إيجاد نشاط في شرايين الاقتصاديات الوطنية. ويتم عبرها ترجمة الأحلام إلى واقع ملموس كمشاريع يتوقع منها أن تخدم كل من أسهم واشترك فيها. وعلى سبيل المثال ما سعت إليه مصر. حيث عملت مصر على توعية المصريين بأهمية ريادة الأعمال وذلك من خلال العمل على العديد من التغطيات الإعلامية والبرامج التعليمية خاصة في الجامعات مما أدى إلى استجابة في الوعي بصورة جمعية.

وتوجد أسباب وعوامل أدت إلي نمو وتطور ريادة الأعمال في مصر. وأهمها:

- ✓ الحصول على فرص التمويل كثيرة.
- ✓ دعم المبادرات الحكومية للشركات والمشاريع الناشئة.
- ✓ زيادة مسرعات وحاضنات الأعمال.
- ✓ ارتفاع في عدد شركات رأس المال المخاطر.
- ✓ تنافس المشروعات في الحصول على التمويل.

(1) أنظر في ذلك: - تقرير شركة ماجنيت، الإمارات، 2022.
- تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال عام 2017 / 2018.

وحسب رأي عدد كبير من المصريين أن قطاع ريادة الأعمال هو خيار مهني مرغوب، ومن حيث أن 76% يفضل أن يبدأ عمله بنفسه (خاص)، وذلك مقارنة بمتوسط 61.6% عالمياً وذلك وفقاً لتقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2018/2017.

وأيضاً هناك نمو ملحوظ في قطاع ريادة الأعمال القائم على الضرورة على حساب قطاع الأعمال القائم على الفرص ويرجع ذلك إلى انخفاض الوظائف الملقاة للاهتمام. وزيادة في معدلات البطالة الأمر الذي جعل أغلب الشباب يتجه للبدء بعملة الخاص.

ورغم ازدهار القطاع. فإن مصر لديها أعلى معدل لتوقف الأعمال من بين 49 دولة جرت دراستها في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال إذ سجلت 10.2% عام 2017 مقارنة بـ 2.7% في عام 2010. وكي يتحسن الوضع. يحتاج المستثمرون إلى فهم الطبيعة الفريدة للاستثمار في الشركات الناشئة بشكل أفضل، وأنهم في الأغلب لن يحصلوا على عائد سريع على استثماراتهم، إذ أن الشركات الناشئة تستغرق وقتاً طويلاً لتصبح مربحة، وكذلك يجب أن يكون هناك إتاحة للوصول إلى المزيد من رأس المال وتهيئة بيئة تنظيمية أكثر وحتى يتلقى رواد الأعمال الدعم الذي يحتاجونه للتعلم من تجاربهم. وبناء شركات قوية ودفع دورة النمو في القطاع.

وتهتم مصر بتنفيذ إصلاحات شاملة على جميع الأصعدة. بالرغم من التداخيات التي تعرضت لها الدولة نتيجة جائحة كورونا، ولكن هناك بالفعل نتائج إيجابية تم تحقيقها، وجاء ذلك خلال كلمتها أمام وفد من منظمة الرؤساء التنفيذيين CEO وهي منظمة تأسست عام 1958 وتعد مجتمع عالمي يضم 2000 من قادة الأعمال في 50 دولة.

كما أن الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الدولة لمواجهة الوباء. موضحة أن الاقتصاد المصري أصبح أكثر مرونة في مواجهة الوباء وأن مصر أعلنت عن برنامجاً للإصلاحات الهيكلية يعمل على تشكيل الاقتصاد المصري في مرحلة ما بعد جائحة كورونا. وتشمل هذه المبادرات المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المصري الذي أطلقته الحكومة في عام 2016. والذي يأتي في إطار تحقيق أهداف رؤية مصر 2030. ويتماشى مع أهداف أجندة أفريقيا 2063.

وحول رؤية مصر 2030، فإنها تمت بشكل تشاركي، ومؤكدة أن الهدف منها هو تقديم الخطة الإستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة وحل القضايا واسعة الانتشار في البلاد ليس فقط في الوقت الحالي، ولكن على المدى الطويل. وأشارت إلى أن رؤية مصر 2030 تستند على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و "التنمية الإقليمية المتوازنة". وتعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وهناك إمكانات هائلة لكل من المستثمرين المصريين والأجانب والقطاع الخاص لدعم مصر لتحقيق رؤيتها الطموحة. مؤكدة أن تحسين ركيزة البنية التحتية يعد أحد الجهود الرئيسية لرؤية مصر 2030 لتحفيز القطاع الخاص، وأن وجود بنية تحتية عالية الجودة يعد أيضاً أحد أهم المؤشرات الفرعية لتقرير التنافسية العالمية⁽¹⁾.

(1) هالة السعيد، مصر تمتلك نظام ريادة الأعمال الأسرع نموًا في الشرق الأوسط، تقرير وزارة التخطيط المصرية، 16-10-2021.

وأدى النجاح في تطبيق برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي إلى زيادة قوة ومرونة الاقتصاد. مما أتاح الفرصة للاستفادة من النمو العالمي وليس المحلي فقط. وفيما يتعلق بأزمة كورونا. فإن الإصلاحات الاقتصادية قد أسهمت في مواجهة الصدمات الخارجية والآثار السلبية الناتجة عن الجائحة. وتعزيز قدرة الدولة على خلق الفرص في إطار اقتصاد عالمي جديد تشكلت معالمه في سياق تلك الأزمة. المرتبطة بالتحديات والفرص غير المسبوقة في المستوى الدولي. مؤكدة أن الاقتصاد المصري اثبت مرونته في مواجهة الصدمات الخارجية بفضل اعتماد سياسات مالية ونقدية جيدة التنسيق ومجموعة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية المدروسة. فضلاً عن تنفيذ العديد من السياسات الاستباقية لمواجهة الأزمة.

وأصبحت مصر واحدة من الدول القليلة في العالم القادرة على تحقيق النمو الإيجابي في عام 2020 وصل إلى 3.6٪.

كما حقق الاقتصاد المصري بعض النجاحات. فقد تم خفض عجز الموازنة وتحقيق فائض في الميزان التجاري وخفض معدل التضخم السنوي من 23٪ عام 2016 إلى 4.5٪ في مارس 2021. كما قفز احتياطي النقد الأجنبي إلى 40 مليار دولار في أبريل. لتغطية واردات الخدمات والسلع لمدة سبعة أشهر. وتراجعت البطالة مسجلة 7.2٪ في الربع الرابع من عام 2020. وتزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ووفقاً للبنك المركزي المصري. كانت الولايات المتحدة ثالث أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال العام 2019/2018 بعد المملكة المتحدة وبلجيكا.

ويركز البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية على رفع القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد ويهدف إلى تحقيق نمو شامل متوازن ومستدام. وتغيير هيكل الاقتصاد من خلال زيادة الوزن النسبي لثلاثة قطاعات رائدة هي الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما توجد إصلاحات تشريعية ومؤسسية والتي تشمل قانون الاستثمار الجديد. وقانون الترخيص الصناعي، وقانون الإفلاس والخروج من السوق، وقانون تنمية المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر. وقانون حماية المنافسة. وقانون التمويل الأصغر. مشيرة إلى تعديلات قانون تنظيم استثمار القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة. وتهدف هذه التعديلات إلى زيادة تشجيع القطاع الخاص وتوسيع مجالات الأعمال، وأن هناك لجنة مشتركة تضم وزارتي التخطيط والمالية لوضع خطة المشروعات المستقبلية التي يمكن تنفيذها كشكل من أشكال الشراكة، موضحة أن الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع البنية التحتية بلغت خلال السنوات السبع الماضية 1.7 تريليون جنيه.

كما يُعد صندوق مصر السيادي إحدى آليات تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. وخلق فرص استثمارية في قطاعات واعدة عالية النمو، ويهدف الصندوق إلى تعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة في مصر، وتحقيق فوائض مالية مستدامة، كما تمتلك مصر نظام ريادة الأعمال الأسرع نموًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومشيرة إلى أن الحكومة تولي إهتمامًا كبيرًا للمشروعات

متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز الابتكار وتحفيز النمو. وأن مصر قفزت ستة مراكز لتحتل المرتبة 114 من بين 190 دولة في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي. مقابل المركز 120 في عام 2019. كما تولي مصر أهمية كبيرة نحو التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتتوقع الحكومة في السنوات القادمة المزيد من الاستثمارات من القطاع الخاص في مجالات الطاقة المتجددة وحلول الإسكان المستدام وتحلية المياه وإدارة النفايات، وأن أحد العناصر المهمة للتنمية المستدامة هو الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. بسبب تحدي ندرة المياه.

كما تشمل خطة العام المالي 2022/2023 على مشروعات خضراء تمثل 30% من إجمالي المشروعات المقرر تنفيذها مقارنة بنسبة 15% في عام 2022. ومن المستهدف أن تصل تلك النسبة إلى 50%-60% بحلول عام 2024/2025، كما أطلقت مصر "سندات خضراء" لأول مرة بقيمة 750 مليون دولار، كدولة رائدة في هذا الصدد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإلى الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي. والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين.

ويؤكد اختيار مصر لاستضافة قمة المناخ COP27 أنها دولة آمنة. وهو الحدث الدولي الأكبر والأهم الذي يشهده العالم كل عام، كما أن الهدف من مبادرة حياة كريمة هو تحويل أكثر من 4500 قرية مصرية إلى مجتمعات ريفية مستدامة، مشيرة إلى أنها تعد أكبر مبادرة تنموية في العالم ولها أثر إيجابي في خفض معدلات الفقر. وهي تتفق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

3- آليات ومتطلبات تعزيز "ريادة الأعمال" في مصر:

3-1- آليات تعزيز "ريادة الأعمال" في مصر⁽¹⁾:

في عصر يغلب فيه التفكير المبتكر في تطوير الأعمال الريادية الجاذبة للمستهلك تحرص الدول المختلفة على جذب حصة أكبر من الشركات الناشئة. خاصة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية غير العادية والتي تستدعي أفكارًا وحلولًا غير عادية لمواجهتها.

ويمكن التفرقة بين مفهوم ريادة الأعمال والشركات الناشئة؛ حيث يتسمان كلاهما بعنصري المخاطرة والإبداع. إلا أن ريادة الأعمال تستهدف تطوير سلع وخدمات يمكن من خلالها حل مشكلات أو تسهيلات المهام الحياتية للأفراد والشركات والحكومات. ومن ثم تواجه مخاطر تتعلق بتطوير الأفكار وتحويلها لمنتجات وتقديمها للأسواق. ولا يرتبط مفهوم ريادة الأعمال بحجم معين من الشركات أو مرحلة معينة من دورة حياة المشروع. أما الشركات الناشئة فهي ترتبط بالمراحل الأولى من حياة المشروع الذي يتميز بإمكانيات النمو السريع وفرص التوسع. ويقدم منتجًا يعتمد بالأساس على التكنولوجيا.

(1) أسماء رفعت، تعزيز ريادة الأعمال في مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 2023-7-15.

كما تختلف الشركات الناشئة والريادية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعمل تلك الأخيرة وفقاً لنموذج العمل التقليدي ولكن برأس مال منخفض. أما الشركات الريادية فتتبع نموذج العمل القائم على الابتكار والمبادرة والمخاطرة والسرعة. وقد لا تمتلك أي أصول ولكن لديها القدرة على التحكم وإدارة أصول وموارد يملكها آخرون مقابل مشاركة الأرباح. ويتميز هذا النمط بالقدرة على النمو والانتشار السريع.

وعلى الرغم من تطوير مناخ الأعمال في مصر المتعلق بريادة الأعمال. إلا أنه لا يتطور بنفس قدر تطور الأفكار الإبداعية لرواد الأعمال. وتتعدد آليات تعزيز ريادة الأعمال. فمنها: دعم النظام البيئي الخاص بها والذي يتميز بالخصوصية الشديدة. وتطوير بيئة العمل الملائمة للطبيعة الخاصة للشركات الناشئة ورواد الأعمال. والحرص على تطوير النظم التعليمية بما يضمن تنمية المواهب وتعزيز ثقافة العمل الحر. وتيسير قنوات تمويلية ملائمة. وتقديم تيسيرات وحوافز ضريبية وغير ضريبية. وتوفير حاضنات ومسرعات الأعمال. وتعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص في مجال ريادة الأعمال.

ومع أهمية كافة تلك الآليات وتكاملها. إلا أن أوضاع الشركات الناشئة في مصر تشير إلى حتمية البدء الفوري من خلال تطوير بيئة العمل الجاذبة للشركات الناشئة. ويتحقق ذلك من خلال عدة متطلبات. فعلى المستوى التشريعي يلاحظ أن إدراج الضوابط الخاصة بمشروعات ريادة الأعمال ضمن قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لسنة 2020 يوضح أن هناك خلطاً بين مفهوم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم ينبغي إتاحة البيئة القانونية والتنظيمية التي تتناسب مع الطبيعة الخاصة لريادة الأعمال والشركات الناشئة. وعلى المستوى المؤسسي. يلاحظ عدم وجود جهة وحيدة يمكن أن يلجأ إليها رائد الأعمال لبدء عمله، بل على العكس قد تتعارض الضوابط الخاصة بريادة الأعمال من جهة لأخرى، فضلاً عن مواجهة العوائق البيروقراطية ونمطية الإجراءات التي تعرقل بدء الأعمال. أما على المستوى التكنولوجي. فعلى الرغم من تطوير البنية التكنولوجية في مصر، إلا أنها ما زالت تعد أحد معوقات تطوير ريادة الأعمال وزيادة تنافسيتها⁽¹⁾.

3-2- متطلبات تعزيز "ريادة الأعمال" في مصر:

يجب تحسين بيئة المال والأعمال بشكل عام عبر إظهار الحاجة الملحة للتمويل والدعم ولو من مصادر بديلة. وكذا تطبيقها في الإجراءات الحكومية وذلك من خلال دعم السلوكيات الريادية في الثقافة المصرية مثل المبادرة الشخصية. تشجيع الإبداع والابتكار والتعلم من التجارب الفاشلة. والتدريب على خوض المخاطرة.

(1) أسماء رفعت، المرجع السابق.

- كما لا بد من توافر عدة عناصر لدعم ريادة الأعمال. وهي:
- ✓ تعمل هذه العوامل على ارتفاع عدد حاضنات ومسرعات الأعمال الجامعية التي تدعم رواد الأعمال في بداياتهم.
 - ✓ التشبيك بين المنظمات المختلفة لتكمل بعضها البعض من خلال إيجاد منظومة ريادية.
 - ✓ الدعوة إلى ضرورة تعلم أساسيات ريادة الأعمال سواء في المدارس الخاصة أو الدولية في المراحل الثانوية وفي الجامعات أيضا.
 - ✓ إيجاد فرص أعمال كبيرة .
 - ✓ وجود الهمة العالية لدى كثير من الشباب وحبهم للتطور ومتابعة كل جديد في عالم التكنولوجيا.
 - ✓ ضرورة جعل ريادة الأعمال في مقدمة إهتمامات الأجهزة الحكومية وكذا صناع القرار.
 - ✓ العمل على التعديل في السياسات والبرامج الحكومية في مجالات التعليم التي تهتم بريادة الأعمال.
 - ✓ إحداث تعديلات تشريعية خاصة بقوانين الإفلاس والاستثمار والمشتريات. وتسهيل عمليات استخراج التراخيص وإصلاح طرق الوصول للتمويل. ويجب على المنظمات المانحة سواء المحلية أو الدولية السعي على بناء القدرات على المدى الطويل.
 - ✓ ضرورة تشجيع تحويل واستدامة التكنولوجيا المصنعة محليا وزيادة التواصل بين الجهات الأكاديمية والصناعة.

4- الصعوبات التي تواجه قطاع ريادة الأعمال في مصر:

- أ- تعدد الجهات الاستثمارية والرقابية.
- ب- الروتين الحكومي.
- ج- صعوبة الحصول على التمويل اللازم.
- د- إرتفاع تكاليف الحصول على القروض.
- هـ- حدة التقلبات الاقتصادية في مصر.
- و- قلة الخبرة والكفاءة في هذا المجال.
- ز- بطئ إجراء وطول فترة الحصول على التراخيص اللازمة لبدأ ممارسة النشاط.

5- تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ورجال الأعمال بشكل عام تحديات مختلفة تعوق قدرتهم عن زيادة وتنمية استثماراتهم. ويعكس هذا الوضع تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في عام 2019"، حيث يصنف مصر في الترتيب 120 من بين 190 اقتصادا، مقابل 128 في عام 2018 ورغم أن هناك تحسناً نسبياً بمقدار 8 درجات في عام 2019 عما هو عليه في عام

٢٠١٨ ، ولكن ترتيب مصر في هذا التقرير ما زال متدنياً بالمقارنة ببعض الدول العربية؛ حيث حصلت كل من الإمارات، وتونس، والسعودية، على المستوى (11. 80. 90) على التوالي. كما حصلت بلدان أخرى مثل اليابان، وكوريا، وهونج كونج، على المستوى (39. 5.4) على التوالي⁽¹⁾، ويقس هذا التقرير مجموعة من المؤشرات التي على أساسها بني هذا الترتيب، منها سهولة البدء في المشروعات. والتجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب، وإنفاذ العقود، والتعامل مع التراخيص. والحصول على الائتمان... إلخ، وبالبحث في التحديات والمعوقات التي تعوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجد أنها تأخذ أشكالاً مختلفة ومتعددة. ولم يوجد لها منهج محدد في تبويبها. ومع ذلك يمكن أن نتناول أهم هذه التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر على وجه الخصوص على النحو التالي:

5-1- التحديات التنظيمية والقانونية:

يقصد بالتحديات التنظيمية الدور الذي تقوم به الأجهزة الحكومية من رقابة وإشراف ومتابعة وتنظيم إجراءات التسجيل والترخيص. أما المعوقات القانونية فيقصد بها القوانين والتشريعات التي تنظم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واللوائح المكملة لها⁽²⁾ وتعتبر هذه الإجراءات التنظيمية والقانونية من أهم التحديات التي تقف عقبة أمام إنشاء هذه المشروعات وتعوق نموها، حيث تتسم هذه الإجراءات بالتعقيد وارتفاع التكاليف. بدءاً من الحصول على ترخيص إقامة المشروع. ثم ترخيص التشغيل... إلخ. وحتى أثناء عمل المشروع. ومن أهم هذه المعوقات التنظيمية والقانونية: الإفراط في اللوائح والقوانين، وعدم كفاية الشفافية وتجنب القيود الحكومية والإدارية غير الضرورية. وارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال؛ حيث يقدر أن نحو من 40% إلى 60% من تكاليف ممارسة الأعمال تنشأ من الأعباء التنظيمية، ولذلك فإن الكثير من المشروعات الصغيرة تفضل العمل بصورة غير رسمية. هذا رغم أن الطابع غير الرسمي يحرمها من مزايا التقدم بطلب الحصول على قروض رسمية أو الحصول على خدمات تنمية الأعمال مما يحد من إمكانية نموها⁽³⁾، كما لا يوجد هناك سياسة عامة واضحة متسقة ومحكمة تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذا علماً بأن إنشاء جهاز جديد لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر قد يمثل فرصة في المستقبل لمعالجة هذه المشاكل⁽⁴⁾.

(1) World Bank Group Flagship Report, Doing Business Training For Reform, Washington, 2019, p 168.

(2) صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أكتوبر، ٢٠١٧، ص 1، 8.

(3) مؤتمر وزارة التجارة والصناعة، الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال، 18، 19، 2021.

(4) صدر في ٢٤ إبريل ٢٠١٧ قرار رئيس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧، "بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، ويكون الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وريادة الأعمال. ويحل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويباشر الجهاز كافة الاختصاصات المقررة للصندوق، ويؤول إليه كافة أموال وموجودات ومقار وأصول الصندوق، وما له من حقوق وما عليه من التزامات، وينقل للجهاز أيضاً مجلس التدريب الصناعي، ومركز تحديث الصناعة، ومجلس مراكز التكنولوجيا والابتكار.

ويتضح من الجدول (1) أن مصر تحتل المرتبة رقم (١٢٠) من بين (١٩٠) دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في عام ٢٠١٩، تسبقها في الترتيب جميع الدول المذكورة بالجدول. مثل الصين، وكوريا، الإمارات، وتونس.... إلخ، فيما عدا الجزائر التي تأتي في مرتبة متدنية بعد مصر، أما بالنسبة لترتيب مصر على المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيتضح من جدول (٦) أنه لم يتحسن وضع مصر في عام ٢٠١٩ عما هو عليه في عام 2018 إلا في ثلاثة مؤشرات فقط وهما حماية حقوق المستثمرين. من الترتيب (٨١) في عام ٢٠١٨ إلى (٧٢) في عام ٢٠١٩، وكذلك دفع الضرائب من (١٦٧) إلى (١٥٩) وحالات الإعسار من (١١٥) إلى (١٠١) أما بقية المؤشرات الفرعية الأخرى فهناك تراجعاً في ترتيب جميع هذه المؤشرات في عام ٢٠١٩ عما هي عليه في عام 2018، حيث تراجع كلا من مؤشر بدء النشاط التجاري (٦) درجات، واستخراج التراخيص (٢) درجة، والحصول على الكهرباء (٧) درجات، وتسجيل الملكية (٦) درجات. والحصول على الائتمان (٧٠) درجة، والتجارة عبر الحدود (1).

جدول (1): ترتيب بعض الدول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١٩-٢٠١٨

م	الدولة	٢٠١٨	٢٠١٩
١	هونج كونج	٥	٤
٢	كوريا	٤	٥
٣	الإمارات العربية المتحدة	٢١	١١
٤	اليابان	٣٤	٣٩
٥	تونس	٨٨	٨٠
٦	السعودية	٩٢	٩٠
٧	مصر	١٢٨	١٢٠
٨	الجزائر	١٦٦	١٥٧

- A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Training for Reform, Washington, 2019.
- A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Reforming to Create Jobs, Washington, 2018.

جدول (2)

ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال ٢٠١٩-٢٠١٨

المؤشر	٢٠١٨	٢٠١٩	اتجاه التغيير
المؤشر العام "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال"	١٢٨	١٢٠	(٨) تحسن
- بدء النشاط التجاري	١٠٣	١٠٩	(٦) تراجع
- استخراج التراخيص	٦٦	٦٨	(٢) تراجع
- الحصول على الكهرباء	٨٩	٩٦	(٧) تراجع
- تسجيل الملكية	١١٩	١٢٥	(٦) تراجع
- الحصول على الائتمان	٩٠	١٦٠	(٧٠) تراجع
- حماية حقوق المستثمرين	٨١	٧٢	(٩) تحسن
- دفع الضرائب	١٦١	١٥٩	(٢) تحسن
- التجارة عبر الحدود	١٧٠	١٧١	(١) تراجع
- إنفاذ العقود	١٦٠	١٦٠	-----
- حالات الإعسار	١١٥	١٠١	(٤) تحسن

- A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Training for Reform, Washington, 2019.
- A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Reforming to Create Jobs, Washington, 2018.

- رئاسة جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، العدد ١٦ مكرر (أ) ٢٤ إبريل 2017، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، رقم الإيداع بدار الكتب 2017/65.

5-2- التحديات التمويلية:

يعتبر الحصول على التمويل من أكبر المشكلات في ممارسة الأعمال في مصر. ووفقاً لمؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٧/٢٠١٨ تحتل مصر المرتبة ٧٣ من أصل ١٣٧ دولة في توافر الخدمات المالية بشكل عام. والمرتبة ٨٥ في القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، والمرتبة ٦٦ من حيث السهولة في الحصول على قرض. وتعتمد ٩٥% من الشركات في مصر على التمويل الداخلي لأصولها الثابتة ورأس المال العامل بدلاً من التعامل مع البنوك^(١)، ويفيد تقرير ممارسة الأعمال في عام ٢٠١٩ أن هناك تراجعاً في مؤشر الحصول على الائتمان بمصر بنحو (٧٠) درجة؛ حيث انخفض ترتيب مصر من المرتبة (٩٠) في عام ٢٠١٨، إلى المرتبة (١٦٠) في عام ٢٠١٩ كما يوضح ذلك الجدول رقم (٦)، كذلك أفادت نتائج استبيان بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية^(٢)، أن حصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية بمصر تقدر بنحو 1.2% فقط، بينما تبلغ هذه النسبة بالدول مرتفعة الدخل نحو 22% في المتوسط. ونحو 18% في المتوسط بين الدول متوسطة الدخل^(٢)، وهناك مجموعة من العوامل التي تقف دائماً عقبة في الوصول إلى التمويل المطلوب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه العوامل: إفتقار الكثير من القائمين على هذه المشروعات لخبرة التعامل مع الجهات المصرفية، وارتفاع درجة مخاطر تمويل هذه المشروعات نظراً لعدم توافر الضمانات الكافية، وارتفاع تكلفة الإقراض (الفوائد والعمولات)؛ وذلك يعد انعكاساً لزيادة المخاطر المتعلقة بالسداد، وارتفاع تكلفة التقييم والإشراف.

والكثير من هذه المشكلات ما زالت قائمة رغم مبادرة البنك المركزي المصري التي أطلقها لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، حيث قرر مجلس إدارة البنك المركزي في جلسته المنعقدة في ٦ يناير ٢٠١٦ أن يزيد من محافظ القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقام بتوفير ٢٠٠ مليار جنيه على مدار أربع سنوات وبنسبة فائدة 5%^(٣).

والجدير بالذكر هنا أنه ينبغي عند بحث ودراسة مشكلة صعوبة الوصول أو الحصول على التمويل أن يتم التركيز على جانبي العرض والطلب معاً؛ حيث أن عدم وصول المنتجات التمويلية لفئة معينة قد يكون ناجماً عن عدم وجود طلب وليس قصور عرض^(٤)، ومن ثم فإنه يجب أيضاً بحث الأسباب المؤدية إلى عدم وجود طلب ومعالجتها في ذات الوقت^(٥).

(١) وزارة التجارة والصناعة، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢) تقرير صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، 2021، ص ٢٠.

(٣) البنك المركزي المصري. www.cbe.org.eg.

(٤) إيهاب مقابلة، المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٨، ص ١٢، ١٣.

(٥) هناك مجموعة من العوامل (الدينية، والاقتصادية، والاجتماعية) التي قد تؤدي إلى رفض بعض أصحاب المشروعات التعامل مع البنوك، كرفض بعضهم الاقتراض من البنوك بفائدة خوفاً من الوقوع في الحرمة، وكذلك تفضيل بعضهم مصادر التمويل التقليدية

المحور الثالث

تحليل أبعاد التنمية المستدامة في مصر

تمهيد:

يعتبر تعزيز برامج الطاقة بغرض إنتشارها بشكل مقبول إجتماعيا وبيئيا هو أحد الدعائم الأساسية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة. والتي أقرتها الأمم المتحدة ووقعت عليها مصر ضمن دول العالم والتي بمقتضاها يجب الحكومات إتخاذ إجراءات وترتيبات لتنويع مصادر الطاقة مع مراعاة الحفاظ علي البيئة وزيادة إمداداتها للمناطق المختلفة، واستنادا الي التقدم العلمي والتقني لمعدات ونظم الطاقة فهناك أهمية لرفع كفاءة العمليات المرتبطة بإنتاج وإستخدام الطاقة وبخاصه الطاقة الكهربائية ودمج قضايا تحسين كفاءتها وترشيد إستهلاكها وتشجيع نقل التقنيات الاعلي كفاءة في إستخدام الطاقة ودعم تصنيعها في إطار برامج التعاون الدولي، بالاضافه لنشر الوعي العام حول إمكانيات ترشيد إستهلاك الطاقة في المرحلة الإستخدام⁽¹⁾.

ويتضح واقع التنمية المستدامة في مصر من خلال تحليل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما يتضح من خلال النقاط التالية:

1- تحليل تطور أهم مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر:

يتمحور حول الآثار الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على المجتمع والبيئة. والذي يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية⁽²⁾.

ويبين الجدول التالي أهم مؤشرات البعد الاقتصادي في مصر:

لكونها عديمة التكلفة، كالتمول الذاتي، والائتمان التجاري، والتمويل بالمشاركة، وأيضاً تفضيل بعض المشروعات الأخرى الاستمرار في العمل ضمن القطاع غير الرسمي، حتى لاتحمل بأي أعباء ضريبية، أو أي رسوم أو مصاريف إدارية أخرى.. هذا فضلاً عن أن مبادرة البنك المركزي في عام ٢٠١٦ الخاصة برصد ٢٠٠ مليار جنيه، وتوفير قروض بنسبة فائدة 5% فقط، فهذه النسبة من الفائدة تطبق على المشروعات الصناعية فقط، أما نسبة الفائدة على الاقتراض للمشروعات الخدمية فما زالت أعلى من ذلك.. هذا علماً بأن نسبة المنشآت غير الحكومية التي تعمل بقطاع الخدمات في مصر تزيد عن 63% من إجمالي المنشآت غير الحكومية.

(1) محمد طالبي، "سبق نكره"، ص 22.

(2) زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2010)، ص ص 197-198.

جدول (3)

تحليل تطور أهم مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1995-2021)

الإيرادات السياحة	صافي الإيداع المعدل مليار دولار	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ألف دولار	معدل التضخم %	معدل البطالة %	الإيداع المحلي		معدل النمو الاقتصاد ي %	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	السنوات	
					مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي				
5.2	3.1	15.7	1.0	15.7	11.0	15.0	9.0	4.6	60.2	1995
5.3	3.6	12.3	1.1	7.2	9.0	12.7	8.6	5.0	67.6	1996
5.2	4.0	11.5	1.2	4.6	8.4	11.5	9.0	5.5	78.4	1997
3.5	2.9	12.7	1.3	3.9	8.0	12.0	10.2	5.6	84.8	1998
4.8	4.4	12.0	1.3	3.1	7.9	13.4	12.1	6.1	90.7	1999
4.7	4.7	11.3	1.5	2.7	9.0	12.9	12.9	6.4	99.8	2000
4.3	4.1	13.5	1.4	2.3	9.3	13.4	13.0	3.5	96.7	2001
4.9	4.1	13.2	1.2	2.7	10.0	13.6	11.6	2.4	85.1	2002
5.9	4.7	13.5	1.1	4.5	11.0	14.3	11.5	3.2	80.3	2003
8.0	6.3	15.5	1.1	11.3	10.3	15.6	12.3	4.1	78.8	2004
8.0	7.2	16.1	1.2	4.9	11.2	15.7	14.1	4.5	89.6	2005
7.6	8.1	17.2	1.4	7.6	10.5	17.1	18.4	6.8	107.4	2006
7.9	10.3	17.3	1.7	9.3	8.8	16.3	21.2	7.1	130.4	2007
7.4	12.1	17.2	2.0	18.3	8.5	16.8	27.3	7.2	162.8	2008
6.2	11.8	10.2	2.3	11.8	9.1	12.6	23.7	4.7	189.1	2009
6.2	13.6	11.8	2.6	11.3	8.8	14.3	31.2	5.1	219.0	2010
4.0	9.3	11.2	2.8	10.1	11.8	13.0	30.6	1.8	236.0	2011
3.9	10.8	8.1	3.2	7.1	12.6	8.1	22.6	2.2	279.1	2012
2.3	6.7	8.8	3.3	9.4	13.2	7.9	22.7	2.2	288.4	2013
2.6	8.0	6.8	3.4	10.1	13.1	5.2	15.9	2.9	305.6	2014
2.1	6.9	4.6	3.6	10.4	13.1	5.8	19.1	4.4	329.4	2015
1.0	3.3	3.8	3.5	13.8	12.4	5.5	18.2	4.3	332.4	2016
3.7	8.6	4.5	2.4	29.5	11.8	1.8	4.2	4.2	235.7	2017
5.1	12.7	8.6	2.5	14.4	11.4	6.2	15.5	5.3	249.7	2018
4.7	14.3	9.6	3	11	10.8	10.0	30.2	5.6	303.1	2019
1.3	4.9	5.4	3.6	5.2	9.2	6.2	22.8	3.6	365.3	2020
1.2	5	1.8	3.7	13.9	7.3	3.05	12.3	3.3	404.1	2021
4.7	7.2	10.9	2.2	9.5	10.3	11.1	17.0	4.5	187	المتوسط
1.0	2.9	1.8	1.0	2.3	7.3	1.8	4.2	1.8	60.2	أقل قيمة
8.0	14.3	17.3	3.7	29.5	13.2	17.1	31.2	7.2	404.1	أكبر قيمة

المصدر: الباحثان بالاعتماد علي - احصاءات البنك الدولي. سنوات مختلفة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الحصائي السنوي. سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق. الآتي:

أ- **معدل النمو الاقتصادي:** بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 4.5% بحد أدنى 1.8% في عام 2011 وبعده أقصى 7.2% في عام 2008. وتأثر معدل النمو الاقتصادي بالأحداث الاقتصادية العالمية. ففي عام 2001: تراجع معدل النمو الاقتصادي من 6.4% في عام 2000 الي 3.5% في عام 2001 متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001. وفي عام 2009: تراجع معدل النمو الاقتصادي من 7.2% في عام 2008 الي 4.7% في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008. وفي عام 2011 تراجع معدل النمو الاقتصادي من 5.1% في عام 2010 إلي 1.8% عام 2011 بسبب أحداث هذا العام.

ب- **نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي:** بلغ متوسط نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 11.1% بحد أدنى 1.8% في عام 2017 وبعده أقصى 17.1% في عام 2006.

وتأثرت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية. ففي عام 1997: تراجعت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي من 12.7% في عام 1996 الي 11.5% في عام 1997 متأثراً بالأزمة المالية للينور الآسيوية. كما تراجعت النسبة من 14.3% عام 2010 إلي 13% عام 2011 بسبب أحداث يناير 2011.

ج- **إجمالي الادخار المحلي:** بلغ متوسط الادخار المحلي خلال الفترة 17 مليار دولار بحد أدنى 4.2 مليار دولار في عام 2017 وبعده أقصى 31.2 مليار دولار في عام 2010. وتراجع الإيدار المحلي من 31.2 مليار دولار إلي 30.6 مليار دولار عام 2011 بسبب أحداث يناير 2011.

د- **معدل التضخم:** بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة بلغ 9.5% بحد أدنى 2.3% في عام 2001 وبعده أقصى 29.5% في عام 2017. وتأثر معدل التضخم بالأحداث الاقتصادية العالمية ففي عام 2001: إرتفع معدل التضخم من 2.3% في عام 2001 الي 2.7% في عام 2002 متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001. وفي عام 2008: إرتفع معدل التضخم من 9.3% عام 2007 الي 18.3% في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008. هـ- **معدل البطالة:** بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة 10.3% بحد أدنى 7.3% في عام 1999 وبعده أقصى 13.2% في عام 2014، وتأثر معدل البطالة بالأحداث الاقتصادية العالمية. ففي عام 2009: إرتفع معدل البطالة من 8.5% في عام 2008 الي 9.1% في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

و- **صافي الإدخار المعدل:** بلغ متوسطه 10.9 مليار دولار وبلغ حده الأدنى 1.8 مليار دولار عام 2021. وبلغ حده الأقصى 17.3 مليار دولار عام 2007، وتأثر معدل البطالة بالأحداث الاقتصادية العالمية، فتراجع صافي الإدخار من 17.2 مليار دولار عام 2008 إلي 10.2 مليار دولار عام

2009 بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008، كما تراجع من 11.2 مليار دولار عام 2011 إلى 8.1 مليار دولار بسبب أحداث يناير 2011، وتراجع من 9.6 مليار دولار عام 2019 إلى 5.4 مليار دولار عام 2020 بسبب جائحة كورونا.

و- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة بلغ (2.2) ألف دولار بحد أدنى ألف دولار في عام 1995 وبعده أقصى 3.7 ألف دولار عام 2021.

ح- الإيرادات السياحية: بلغ متوسط الإيرادات السياحية خلال الفترة 7.2 مليار دولار بحد أدنى 2.9 مليار دولار في عام 1998 وبعده أقصى 14.3 مليار دولار في عام 2019. وتأثرت الإيرادات السياحية بالأحداث الاقتصادية العالمية ففي عام 1998: تراجعت الإيرادات السياحية من 4 مليار دولار في عام 1997 إلى 2.9 مليار دولار عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنموور الآسيوية عام 1998. وفي عام 2001: تراجعت الإيرادات السياحية من 4.7 مليار دولار عام 2000 إلى 4.1 مليار دولار في عام 2001 متأثرة بأحداث (11) سبتمبر عام 2001. وفي عام 2009: تراجعت الإيرادات السياحية من 12.1 مليار دولار عام 2008 إلى 11.8 مليار دولار في عام 2009 متأثرة بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

2- تحليل تطور أهم مؤشرات البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في مصر:

هو يمثل البعد الإنساني. إذ تجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي. إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام بإختيارات النمو وفقاً لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة.

ويتضح البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في مصر، وذلك من خلال تناول تطور مؤشرات التنمية البشرية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية في مصر، والتي يتمثل أهمها في الإنفاق علي التعليم وعلي الصحة والمؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان). كما بالجدول التالي:

أ- مؤشرات التنمية البشرية: بالرغم زيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية في مصر من 0.654 في عام 2000 إلى 0.730 في عام 2021، ولكن ترتيب مصر تراجع عالمياً من 107 في عام 2000 إلى 116 في عام 2021.

ب- مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي التعليم: ارتفع من 69.7 دولار في عام 2000 إلى 90.2 دولار في عام 2021.

ج- مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي الصحة: ارتفع من 11.6 دولار في عام 2000 إلى 60.1 دولار في عام 2021.

د- المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان): ارتفع من 16.7% في عام 2000 إلى 30% في عام 2021.

هـ - نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي: تراجعت نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي من 4.8% في عام 2000 إلي 2.5% عام 2021. كما بلغ متوسط الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو 3.8% وهي نسبة ضئيلة.

و - نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي: ارتفعت نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي من 0.8% في عام 2000 إلي 1.7% عام 2020. كما بلغ متوسط الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو 1.5% وهي نسبة ما زالت ضئيلة.

جدول (4)

تطور أهم مؤشرات البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2000-2021)

السنة	مؤشر التنمية البشرية			المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)	نصيب الفرد من الإنفاق علي التعليم (دولار)	نصيب الفرد من الإنفاق علي الصحة (دولار)	نسبة الإنفاق العام علي الصحة للناتج %
	القيمة	الترتيب العالمي	مستوي				
2000	0.654	107	متوسط	16.7	69.6	11.6	4.8
2001	0.655	107	متوسط	16.8	66.2	13.8	4.8
2002	0.654	106	متوسط	17	58.3	17.9	4.9
2003	0.653	106	متوسط	17.7	54.0	13.2	4.9
2004	0.653	106	متوسط	19.6	49.9	14.9	4.7
2005	0.652	105	متوسط	19.9	56.9	16.6	4.8
2006	0.651	105	متوسط	20.5	55.9	22.4	4.0
2007	0.650	105	متوسط	21	61.7	23.3	3.7
2008	0.659	103	متوسط	21.6	75.6	30.7	3.7
2009	0.660	101	متوسط	23	88.6	35.0	3.8
2010	0.662	101	متوسط	25.2	100.6	39.7	3.8
2011	0.670	102	متوسط	25.6	103.3	41.9	3.7
2012	0.662	112	متوسط	26.3	109.8	45.2	3.4
2013	0.682	110	متوسط	26.5	110.9	48.9	3.4
2014	0.690	108	متوسط	27.1	114.9	57.5	3.4
2015	0.691	111	متوسط	27.8	139.0	67.7	3.9
2016	0.690	112	متوسط	29.8	109.1	59.8	3.1
2017	0.696	115	مرتفع	32.5	61.1	36.7	2.5
2018	0.701	117	مرتفع	33.1	63.4	38.1	2.5
2019	0.707	116	مرتفع	31.4	75.5	45.3	2.5
2020	0.730	115	مرتفع	30.2	89.2	60.7	2.5
2021	0.73	116	مرتفع	30	90.2	60.1	2.5
المتوسط	0.681	109	-	24.3	81.6	35.3	3.8
حد أدني	0.659	101	-	16.7	49.9	11.6	2.5
حد أقصى	0.730	117	-	33.1	139	67.7	4.9

المصدر: - الأمم المتحدة. تقارير التنمية البشرية. سنوات مختلفة.

- احصاءات البنك الدولي. سنوات مختلفة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الحصائي السنوي. سنوات مختلفة.

3- تحليل تطور أهم مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر:

هناك العديد من المؤشرات الدالة علي البعد البيئي للتنمية المستدامة. ومنها: نصيب الفرد بالطن متري من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، واستهلاك السماد لكل هكتار، وانبعاث ثاني أكسيد الكربون من الوقود الصلب والوقود السائل والوقود الغازي....إلخ

ويبين الجدول التالي تطور أهم مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر:

جدول (5): تطور مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1991-2021)

انبعاثات CO2 من استهلاك الوقود الغازي (الف كيلو طن)	انبعاثات CO2 من استهلاك الوقود السائل (الف كيلو طن)	انبعاثات CO2 من استهلاك الوقود الصلب (الف كيلو طن)	استهلاك السماد (كيلوجرام لكل هكتار من الأرض الزراعية)	متوسط نصيب الفرد بالطن المتري من انبعاثات (CO2)	السنة
0.017	51.9	2.7	425.0	1.6	1991
0.017	53.2	2.6	335.5	1.6	1992
0.020	62.8	3.4	377.7	1.5	1993
0.023	53.1	3.7	322.7	1.4	1994
0.028	58.2	2.5	399.9	1.5	1995
0.029	53.7	3.4	427.0	1.5	1996
0.024	70.4	2.9	388.2	1.6	1997
0.024	82.7	2.8	419.2	1.7	1998
0.028	79.6	2.5	394.0	1.7	1999
0.036	85.4	3.1	449.7	1.6	2000
0.035	66.5	2.8	457.3	1.8	2001
0.042	57.2	3.0	454.4	1.8	2002
0.044	73.4	3.1	477.7	1.8	2003
0.040	75.7	3.2	541.3	1.9	2004
0.043	79.3	3.1	600.1	2.1	2005
0.044	83.8	2.9	586.6	2.2	2006
0.045	84.8	2.9	523.2	2.3	2007
0.044	92.5	2.9	520.2	2.4	2008
0.042	98.8	2.7	483.1	2.4	2009
0.042	94.3	4.1	473.4	2.4	2010
0.046	101.1	1.7	503.6	2.4	2011
0.044	97.8	1.8	463.0	2.5	2012
0.043	97.3	1.7	500.9	2.4	2013
0.038	118.6	1.5	522.6	2.4	2014
0.037	112.1	1.3	566.8	2.4	2015
0.041	114.9	1.4	566.0	2.5	2016
0.044	117.8	1.4	569.1	2.5	2017
0.046	119.5	1.5	569.1	2.5	2018
0.047	122.6	1.7	570.8	2.6	2019
0.050	124.4	1.7	573.2	2.6	2020
0.052	126	1.8	575.1	2.7	2021
0.037	86.1	2.5	482	2.1	المتوسط
0.017	51.9	1.3	322.7	1.4	حد أدنى
0.052	126	4.1	600.1	2.7	حد أقصى

المصدر: احصاءات البنك الدولي. سنوات مختلفة.

ويبين الجدول السابق تطور أهم المؤشرات البيئية في مصر، فيما يلي:

أ- متوسط نصيب الفرد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون: ارتفع من 1.6 طن متري عام 1991 إلى 2.7 طن متري عام 2021، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

ب- مؤشر استهلاك السماد: ارتفع من 425 كغرام لكل هكتار في عام 1991 الي 575.1 كيلو جرام لكل هكتار عام 2021، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

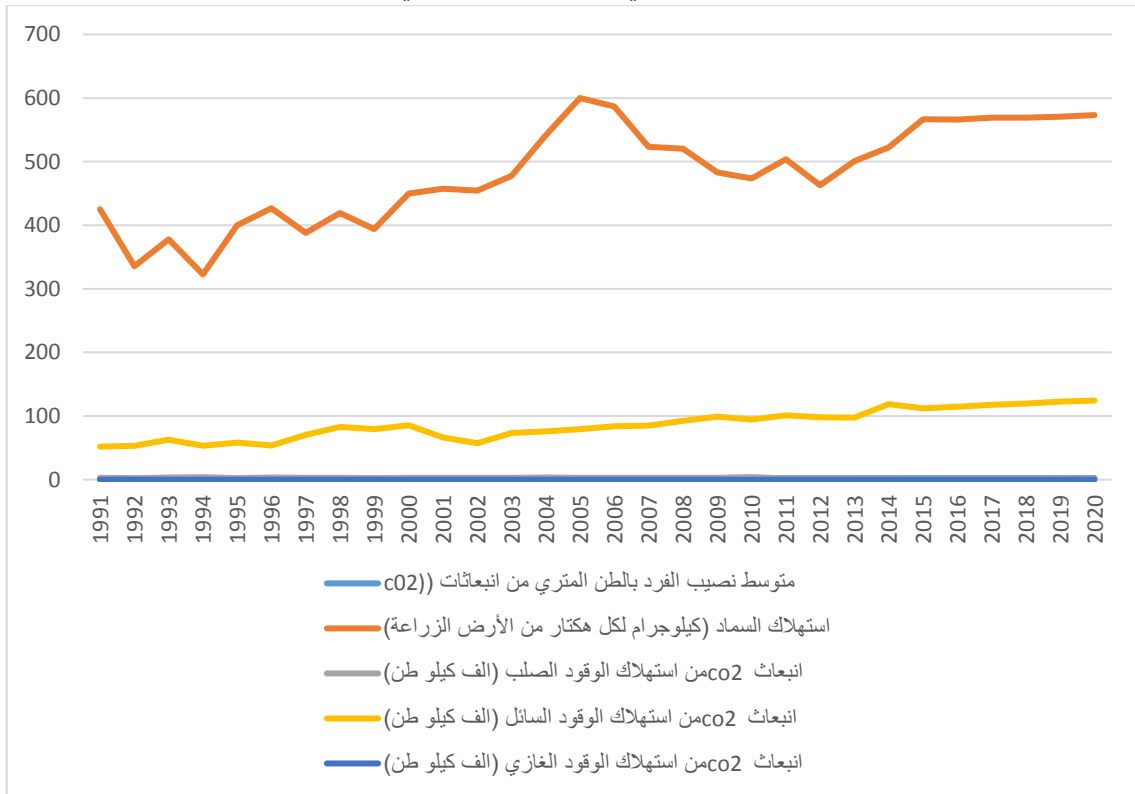
ج- مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من استهلاك الوقود الصلب: تراجع من 2.7 ألف كيلو طن في عام 1991 إلى 1.8 ألف كيلو طن عام 2021، مما يؤكد علي تراجع مساهمة الوقود الصلب في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

د- مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من استهلاك الوقود السائل: ارتفع من 51.9 ألف كيلو طن في عام 1991 إلى 126 ألف كيلو طن عام 2021، مما يؤكد علي ارتفاع مساهمة الوقود السائل في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

هـ- مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من استهلاك الوقود الغازي: ارتفع من 0.017 ألف كيلو طن في عام 1991 إلى 0.052 ألف كيلو طن عام 2021، مما يؤكد علي ارتفاع مساهمة الوقود الغازي في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. وإن كانت بنسبة ضعيفة.

ويبين الشكل التالي تطور بعض مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر:

شكل (1): تطور بعض مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر خلال (1991-2021)



المصدر: الباحثان بالإعتماد علي جدول (5) السابق.

المحور الرابع

ريادة الأعمال والتنمية المستدامة في مصر مقارنة بماليزيا

تمهيد:

ذكر تقرير الجامعة الأمريكية بالقاهرة بأن ريادة الأعمال أصبحت من أهم المراكز في أولويات صناع القرار والسياسة في مصر، وأن المنظمات الداعمة وكذا البرامج الحكومية في تزايد مستمر. كما أن الخمس السنوات الأخيرة اتسمت بالصعوبة سواء على رواد الأعمال أو على الشركات القائمة. فإذا ما قارنا بين فترة ما بعد ثورة يناير وبين الثلاث السنوات والنصف الأخيرة سنجد إنخفاضاً بنسبة ما يقارب الثلث في عدد الأشخاص الذين باسروا في أعمالهم الخاصة، وإذا ما تحدثنا عن الشركات فهي تواجه واقعا ماليا سيئا، حيث أن ما يقارب الثلث من مؤسسيها قد خرجوا خلال نفس تلك الفترة. بالمقابل تضاعف عائد هذه الشركات بما يقارب الربع أي 21% إلى 45% وذلك في السوق الدولي ويرجح ذلك أنه بسبب انخفاض في قيمه الجنية ما أدى لظهور فرص أكبر في أسواق التصدير. وجاء في التقرير أن هناك تباين في الاستمرارية بين الأعمال التي تؤسسها النساء وبين الأعمال التي يؤسسها الرجال، لصالح الرجال؛ وبين التقرير أن النساء بلغن ما يقارب 44% من أصحاب الأعمال في المراحل الأولى وما يقارب 35% لأصحاب الأعمال التي نفذت بالفعل. وأضاف التقرير أن نسبة 42.4% من رواد الأعمال في المرحلة الأولى يعرفون أنهم رواد الضرورة بدأوا أعمالهم بسبب عدم توافر أعمال أخرى، وهم في الغالب أصحاب مشاريع صغيرة يعملون بشكل رسمي وأيضاً شركات تجزئة يمثلون ما نسبته 25% في معدل أعلى من المعدل العالمي، لا يرغبون في النمو والتطور، حيث يعتبر القطاعان الأعلى رواجاً لرواد الأعمال هما التصنيع والخدمات الشخصية وكذا توزيع التجزئة والذين يقومون على الكفاءة لا على الابتكار. يشهد له بالعمالة الكثيرة. لسبب انخفاض الحواجز المتعلقة بالدخول والمنافسة ولا يعتمد على الخبرة أو رأس مال ضخمة⁽¹⁾.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال النقاط التالية:

1- أهم مؤشرات ريادة الأعمال في مصر مقارنة بماليزيا:

يبين ذلك الجدول التالي:

(1) تقرير الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بعنوان: المرصد العالمي لريادة الأعمال، 2022.

جدول (6): تطور أهم مؤشرات ريادة الأعمال في ماليزيا خلال الفترة (2003-2021)

السنة	الوقت اللازم للحصول على رخصة تشغيل (أيام)		مؤشر رأس المال البشري (مقياس 1-0)		إجراءات بدء أنشطة الأعمال وتسجيله (عدد)		تكلفة إجراءات تأسيس الشركات (% من نصيب الفرد في إجمالي الدخل القومي)		الوقت اللازم لتسجيل ملكية (أيام)		الوقت اللازم للحصول على الكهرباء (أيام)		الأسهم المتداولة، القيمة الإجمالية (% من إجمالي الناتج المحلي)		قيمة الأسهم المتداولة مليار دولار		الشركات المحلية المدرجة، إجمالي	
	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا
2003	90	26	0.51	11	10	11	10	33.1	92.7	197	148	53	50	44	41.5	35.3	977	897
2004	87	25.1	0.52	10	10	10	10	32	89.3	195	146	53	49	45	43.4	35.5	795	955
2005	85.3	23.4	0.53	10	10	10	10	26.6	131.7	195	146	53	48	45	31.1	40.3	744	1015
2006	83.2	22.6	0.54	10	10	10	10	25.1	94.7	195	146	53	47	45.0	42.5	48.3	595	1021
2007	80.1	22.4	0.55	10	10	10	10	23.1	53.8	195	146	53	46	47.2	79.9	61.5	435	983
2008	42.7	21	0.56	10	10	10	10	18.9	44.9	89	146	53	45	58.9	35.7	95.9	373	972
2009	60	19.7	0.57	10	10	10	10	15.6	41.7	89	146	53	45	39.3	40.0	74.3	312	952
2010	70	17.2	0.58	10	10	9	10	17.5	30.9	89	146	53	45	17.0	45.0	37.2	227	948
2011	90	15	0.59	9	9	6	9	16.4	29.5	89	146	53	45	6.7	43.7	15.8	231	932
2012	110	13.9	0.59	6	6	6	6	15.1	28.6	89	146	53	45	6.1	39.3	17.0	234	911
2013	138.9	13.1	0.60	6	6	6	6	7.6	26.9	79	146	53	31	4.4	44.0	12.7	235	900
2014	100	13	0.61	6	6	6	6	7.2	26	76	146	53	31	8.7	42.2	26.6	246	895
2015	50	12.8	0.61	6	6	6	6	6.7	23.2	76	146	53	31	4.5	37.0	14.8	250	892
2016	31.9	11	0.62	6	6	9	6	13.7	22.6	76	146	53	31	3.0	32.6	10.0	251	893
2017	30	12.4	0.62	9	9	9	9	12.7	22.2	76	146	53	31	5.8	43.1	14.4	252	894
2018	25.2	12.9	0.63	9	9	9	9	11.6	42.6	76	146	53	24	5.5	37.7	14.4	250	902
2019	20.9	13.5	0.62	9	9	8	9	11.1	20.3	76	146	53	24	3.5	29.7	11.2	246	919
2020	14.3	13	0.61	8	8	7	8	11	20.1	75	146	53	23	4.2	73.7	16.1	240	927
2021	14	13	0.62	8	8	7	8	10.8	20	75	146	53	23	4.3	74.0	18.3	236	938
متوسط	64.4	16.9	0.48	8.6	8.6	8.3	8.6	16.6	45.4	110.9	146	53	37.6	21.0	45.1	31.6	375.2	934.0
حد ادنى	14.0	11.0	0.48	6.0	6.0	6.0	6.0	6.7	20.0	75.0	146	53	23	3.0	29.7	10.0	227.0	892.0
حد اعلى	138.9	26.0	0.49	11.0	11.0	10.0	11.0	33.1	131.7	197.0	148.0	53	50	58.9	79.9	95.9	977.0	1021.0

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

تابع جدول (6): تطور أهم مؤشرات ريادة الأعمال في ماليزيا خلال الفترة (2003-2021)

سنة	الوقت اللازم لبناء مستودع (أيام)		الوقت اللازم لإنفاذ عقد (أيام)		الوقت اللازم لبدء نشاط أعمال (أيام)		إجراءات تسجيل الممتلكات (عدد)		الشركات المسجلة رسمياً عند بدء العمليات (كنسبة من الشركات)		الشركات التي تستخدم البنوك لتمويل الاستثمار (% من الشركات)		مؤسسات الأعمال الجديدة المسجلة (عدد)	
	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر
2003	298	229	600	1010	37.5	42.5	9	9	45.5	15.1	50.1	7	543	30431
2004	290	226	600	1010	37.5	42.5	8	9	46.8	16.0	49	7.3	765	31872
2005	285	224	600	1010	37.5	26.5	8	9	48	16.4	48.9	7.9	912	33761
2006	285	222	600	1010	37.5	23.5	8	9	50	17.0	48.7	8.2	1055	38293
2007	285	222	600	1010	31.5	17.5	8	9	53	17.9	48.6	8.7	1533	43337
2008	261	234	600	1010	20.5	12.5	8	9	55	30.1	48	5.6	2029	41623
2009	261	173	585	1010	18.5	12.5	8	9	59.1	40.8	46.3	6	2094	41638
2010	261	173	585	1010	17.5	12.5	8	9	64.2	60.6	44	6.5	2515	44202
2011	172	172	425	1010	8.5	12.5	8	9	66	73.1	42.2	7	2331	45455
2012	127	172	425	1010	9.5	12.5	8	9	68	80.1	40	7.8	2785	45441
2013	109	172	425	1010	9.5	12.5	8	9	70	91.6	38.2	8.9	2867	46321
2014	78	172	425	1010	7.5	12.5	8	9	71	91.2	36	9.8	3334	49203
2015	78	172	425	1010	7.5	16.5	8	9	71.3	91.5	35.3	12	4109	49510
2016	77	172	425	1010	23.5	16.5	8	9	83	91.4	35.3	14.6	4682	46555
2017	77	172	425	1010	23.5	16.5	8	9	85	90	35.3	14	5702	52085
2018	42	173	425	1010	13.5	11.5	6	9	89.2	89	35.3	13	10877	51722
2019	41	173	425	1010	17.5	12.5	6	9	92.5	88	35.3	12	13920	50932
2020	40	172	420	1010	17	13	6	9	93.1	88.6	35	10.3	14768	47834
2021	38	171	420	1010	16	14	6	9	94	79	35	9.8	16231	49234
متوسط	163.4	189.3	496.6	1010	20.6	17.9	7.6	9.0	68.7	61.4	41.4	9.3	4897	44181
حد ادنى	38	171.0	420	1010	7.5	11.5	6.0	9.0	45.5	15.1	35.0	5.6	543	30431
حد اعلى	298	234.0	600	1010	37.5	42.5	9.0	9.0	94.0	91.6	50.1	14.6	16231	52085

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

يتضح من تحليل الجدول السابق، تفوق ماليزيا علي مصر في كل مؤشرات ريادة الأعمال خلال الفترة (2003-2021)، كما يلي:

أ- الوقت اللازم للحصول علي رخصة تشغيل (أيام):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسط الوقت في ماليزيا 16.9 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 64.4 يوم.

ب- مؤشر رأس المال البشري:

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 0.6 وهو أكبر من مصر، والبالغ 0.48.

ج- إجراءات بدء أنشطة الأعمال وتسجيله (عدد):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 8.3 إجراء وهو أقل من مصر، والبالغ 8.6 إجراء.

د- تكلفة إجراءات تأسيس الشركات (% من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 16.6% وهو أقل من مصر، والبالغ 45.4%.

هـ- الوقت اللازم لتسجيل ملكية (أيام):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 1.5 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 75 يوم.

و- الوقت اللازم للحصول علي الكهرباء (أيام):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 1.5 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 75 يوم.

ز- قيمة الأسهم كنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي:

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 45.1% وهو أكبر من مصر، والبالغ 21%.

ح- الشركات المحلية المدرجة في البورصة:

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 924 شركة وهو أكبر من مصر، والبالغ 375.2 شركة.

ط- الوقت اللازم لبناء مستودع (أيام):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 163.4 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 189.3 يوم.

ي- الوقت اللازم لإنفاذ عقد (أيام):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 496.6 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 1010 يوم.

ك- الوقت اللازم لبدء نشاط أعمال (أيام):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 16.6 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 17.9 يوم.

ل- إجراءات تسجيل الممتلكات (عدد):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 7.6 إجراء وهو أقل من مصر، والبالغ 9 إجراء.

م- نسبة الشركات المسجلة رسمياً عند بدء العمليات من إجمالي الشركات:

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 68.7 شركة وهو أكبر من مصر، والبالغ 61.4 شركة.

ن- نسبة الشركات التي تستخدم البنوك في تمويل الاستثمار إلي إجمالي الشركات:

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 41.4% وهو أكبر من مصر، والبالغ 9.3%.

ف- عدد مؤسسات الأعمال الجديدة المسجلة:

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا **44181** مؤسسة وهو أكبر من مصر، والبالغ 4897

مؤسسة.

2- أبعاد التنمية المستدامة في مصر مقارنة بماليزيا:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (7): تحليل تطور أهم مؤشرات أبعاد التنمية المستدامة في مصر مقارنة بماليزيا خلال (1995-2021)

السنوات	البعد الاقتصادي معدل النمو الاقتصادي %		البعد الاجتماعي مؤشر التنمية البشرية (1-0)		البعد البيئي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (ألف كيلو طن)	
	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر
1995	9.8	4.6			86.3	93.7
1996	10.0	5.0			98.6	98.9
1997	7.3	5.5			106.0	106.1
1998	7.4-	5.6			105.7	121
1999	6.1	6.1			114.5	126.5
2000	8.9	6.4	0.7	0.654	124.4	134.6
2001	0.5	3.5	0.71	0.655	129.5	136.7
2002	5.4	2.4	0.72	0.654	136.4	139.4
2003	5.8	3.2	0.73	0.653	144.5	143
2004	6.8	4.1	0.74	0.653	158.3	149.5
2005	5.3	4.5	0.75	0.652	167.4	162.2
2006	5.6	6.8	0.75	0.651	174.1	170.7
2007	6.3	7.1	0.75	0.650	189.9	183.4
2008	4.8	7.2	0.76	0.659	202.9	189.9
2009	1.5-	4.7	0.77	0.660	181.9	197.7
2010	7.4	5.1	0.77	0.662	200.2	210.3
2011	5.3	1.8	0.78	0.670	202.7	215.8
2012	5.5	2.2	0.78	0.662	205.8	225
2013	4.7	2.2	0.79	0.682	223.7	233.9
2014	6.0	2.9	0.79	0.690	236.7	239.1
2015	5.1	4.4	0.8	0.691	236.5	246.3
2016	4.4	4.3	0.8	0.690	236.0	255.4
2017	5.8	4.2	0.8	0.696	227.6	259.5
2018	4.8	5.3	0.8	0.701	244.4	258
2019	4.4	5.6	0.81	0.707	253.3	257.9
2020	5.5-	3.6	0.82	0.730	255.0	263.8
2021	3.1	3.3	0.83	0.73	257.0	265.1
المتوسط	4.6	4.5	0.77	0.681	210.4	217.2
أقل قيمة	7.4-	1.8	0.70	0.659	144.5	143.0
أكبر قيمة	10.0	7.2	0.83	0.730	257.0	265.1

المصدر: الباحثان بالاعتماد علي - احصاءات البنك الدولي. سنوات مختلفة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الحصائي السنوي. سنوات مختلفة.

ويوضح من الجدول السابق تفوق ماليزيا علي مصر في أهم مؤشرات أبعاد التنمية المستدامة خلال الفترة

(1995-2021)، كما يلي:

أ- البعد الاقتصادي (معدل النمو الاقتصادي %): بلغ متوسطه في ماليزيا 4.6%، وبلغ متوسطه في مصر 4.5%.

ب- البعد الاجتماعي (مؤشر التنمية البشرية): بلغ متوسطه في ماليزيا 0.77، وبلغ متوسطه في مصر 0.68.

ج- البعد البيئي (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ألف كيلو طن): بلغ متوسطه في ماليزيا 210.4 ألف كيلو طن، ومتوسطه في مصر 217.2 ألف كيلو طن.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

سعي البحث إلي إختبار صحة الفرض البحث القائل:

" توجد فروق بين ريادة الأعمال وأبعاد التنمية المستدامة في مصر عن ماليزيا":

وقد تبين صحة هذا الفرض، كما يلي:

1- تفوق ماليزيا عن مصر في جوانب ريادة الأعمال:

أ- الوقت اللازم للحصول علي رخصة تشغيل (أيام):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسط الوقت في ماليزيا 16.9 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 64.4 يوم.

ب- مؤشر رأس المال البشري:

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 0.6 وهو أكبر من مصر، والبالغ 0.48.

ج- إجراءات بدء أنشطة الأعمال وتسجيله (عدد):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 8.3 إجراء وهو أقل من مصر، والبالغ 8.6 إجراء.

د- تكلفة إجراءات تأسيس الشركات (% من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 16.6% وهو أقل من مصر، والبالغ 45.4%.

هـ- الوقت اللازم لتسجيل ملكية (أيام):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 1.5 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 75 يوم.

و- الوقت اللازم للحصول علي الكهرباء (أيام):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 1.5 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 75 يوم.

ز- قيمة الأسهم كنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي:

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 45.1% وهو أكبر من مصر، والبالغ 21%.

ح- الشركات المحلية المدرجة في البورصة:

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 924 شركة وهو أكبر من مصر، والبالغ 375.2 شركة.

ط- الوقت اللازم لبناء مستودع (أيام):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 163.4 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 189.3 يوم.

ي- الوقت اللازم لإنفاذ عقد (أيام):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 496.6 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 1010 يوم.

ك- الوقت اللازم لبدء نشاط أعمال (أيام):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 16.6 يوم وهو أقل من مصر، والبالغ 17.9 يوم.

ل- إجراءات تسجيل الممتلكات (عدد):

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 7.6 إجراء وهو أقل من مصر، والبالغ 9 إجراء.

م- نسبة الشركات المسجلة رسمياً عند بدء العمليات من إجمالي الشركات:

تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 68.7 شركة وهو أكبر من مصر، والبالغ 61.4 شركة.

- ن- نسبة الشركات التي تستخدم البنوك في تمويل الاستثمار إلى إجمالي الشركات:
تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 41.4% وهو أكبر من مصر، والبالغ 9.3%.
- ف- عدد مؤسسات الأعمال الجديدة المسجلة: تفوق ماليزيا علي مصر، فبلغ متوسطه في ماليزيا 44181 مؤسسة وهو أكبر من مصر، والبالغ 4897 مؤسسة.
- 2- تفوق ماليزيا علي مصر في أهم مؤشرات أبعاد التنمية المستدامة:
- أ- البعد الاقتصادي (معدل النمو الاقتصادي %): بلغ متوسطه في ماليزيا 4.6%، وبلغ متوسطه في مصر 4.5%.
- ب- البعد الاجتماعي (مؤشر التنمية البشرية): بلغ متوسطه في ماليزيا 0.77، وبلغ متوسطه في مصر 0.68.
- ج- البعد البيئي (انبعاث ثاني أكسيد الكربون ألف كيلو طن): بلغ متوسطه في ماليزيا 210.4 ألف كيلو طن، ومتوسطه في مصر 217.2 ألف كيلو طن.
- ثانياً: التوصيات:
- 1- ضرورة زيادة نسبة الحرية الاقتصادية.
 - 2- زيادة نسبة سهولة القيام بالأعمال.
 - 3- أهمية خفض الوقت اللازم لبدء نشاط أعمال.
 - 4- ضرورة خفض الوقت اللازم للحصول علي رخصة تشغيل.
 - 5- زيادة الإهتمام بقطاع الصناعة.
 - 6- زيادة الإنفاق في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا.
 - 7- ضرورة زيادة الإهتمام بالتنمية البشرية (التعليم، والصحة).
 - 8- الحد من استخدام الطاقة الإحفورية وزيادة الإعتماد علي مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.
 - 9- توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى العمال في المنظمات الريادية، وتمييزها: ويقصد بها تحديد المعايير الذاتية الداخلية التي تتصل بالولاء والانتماء وبقظة الضمير تجاه فعاليات العمل.
 - 10- تفعيل دور جمعيات حماية البيئة وجمعيات حماية المستهلكين ودعمها مادياً ومعنوياً، على أنها هيئات ذات صفة اعتبارية ولديها الصلاحية في إقرار معايير الممارسات المثالية العليا وتطبيقها على أصحاب المهنة لإعادة تأهيل العمال في المنظمات الريادية، وتحديد أدوارهم.
 - 11- قيام المنظمات الريادية والشركات الكبرى الاقتصادية منها بإصدار مدونات أخلاقية تكون مرشداً وموجهاً لقرارات المديرين وسلوك العمال في المسؤولية الاجتماعية، في مجالات عمل هذه المنظمات بما يضمن الموازنة والكفاءة والأخلاقيات ومصالح الأطراف، والعمل المشترك مع مؤسسات المجتمع المدني.
 - 12- إهتمام المنظمات الريادية والمؤسسات الاقتصادية باختبار المديرين والممارسين على أساس متوازن من الكفاءة والخصائص الأخلاقية، بما يضمن أن يكونوا مصدرًا لتعزيز سمعة ومكانة المنظمة، وضمن ذلك يكون الإهتمام بتدريب العمال في مجال المسؤولية الاجتماعية.
 - 13- وجود نقابة مهنية للمسؤولية الاجتماعية تدافع عن مبادئها وتضع لها قوانين ترشد المهنيين وتوجههم وتحدد لهم مالهم وما عليهم وأن تكون هناك لجنة للقيم والأخلاق بالاتحاد المهني لإدارة الأعمال والتجارة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
2. أسامة محمود قرني، عزام عبد النبي أحمد، آليات تعليم ريادة الأعمال في مراحل التعليم العام بماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، جامعة بني سويف، مجلة كلية التربية، عدد إبريل الجزء الثالث، 2022.
3. أسماء رفعت، تعزيز ريادة الأعمال في مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 15-7-2023.
4. إيثار عبد الهادي الفيحان، وكلثوم ألبز، دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، (جامعة بغداد: كلية الادارة والاقتصاد، 2015).
5. إيثار عبد الهادي، وسعدون محمد سلمان، دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، مؤتمر منعقد بجامعة ورقلة الجزائر: يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.
6. إيهاب مقابلة، المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٨.
7. البنك المركزي المصري. www.cbe.org.eg.
8. تقرير (GEM) Global Entrepreneurship Monitor، 2021 / 2022.
9. تقرير الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بعنوان: المرصد العالمي لريادة الأعمال، 2022.
10. تقرير الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بعنوان: المرصد العالمي لريادة الأعمال، 2022.
11. تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال عام 2017 / 2018.
12. تقرير شركة ماجنيت، الإمارات، 2022.
13. تقرير صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، 2021، ص ٢٠.
14. تقرير، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، 2022.
15. داليا عثمان، ريادة الأعمال في مصر، مجلة آفاق اقتصادية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، 14-12-2022.
16. رئاسة جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، العدد ١٦ مكرر (أ) ٢٤ إبريل 2017، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، رقم الإيداع بدار الكتب 2017/65.
17. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2010).
18. صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، الإمارات العربية المتحدة، ابو ظبي، أكتوبر، ٢٠١٧.
19. فاطمة زهرة بن قايد، تبني مقاربة الريادية الإستراتيجية كإدارة جديدة لتعزيز القدرة التنافسية، (الجزائر: جامعة برج بوعرييج، 2017).
20. فايز النجار، عبد الستار العلي، الريادة وإدارة الأعمال، (عمان: دار الحامد للنشر، 2010).

21. لميس يوسف أحمد، أثر أبعاد المنظمة الريادية في تحقيق التنافسية المستدامة "دراسة ميدانية في المشروعات صغيرة ومتوسطة في مدينة عمان، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الأعمال، 2014).
22. مهند حامد، نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، مارس 2007، القدس، فلسطين.
23. مؤتمر وزارة التجارة والصناعة، الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال، 18، 19، 2021.
24. ميسون حسين، " الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجربة بعض الدول" مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 21(2)، جامعة بغداد، 2013، ص ص 385-406.
25. هالة السعيد، مصر تمتلك نظام ريادة الأعمال الأسرع نمواً في الشرق الأوسط، تقرير وزارة التخطيط المصرية، 16-10-2021.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. A Strategic Management & Entrepreneurship,:
2. Editorial team (2020-9-3), "What is entrepreneurship", www.entrepreneurhandbook.co.uk, Retrieved 2020-12-30. Edited.
3. http://media.wiley.com/product_data/excerpt/53/04712305/0471230553-1.pdf, (2003).
4. <http://www.abahe.co.uk/strategic-planning-sp-282897707/84717-features-strategic-commander.html> 16/11/2016.
5. Top reasons why entrepreneurship is important", www.europeanbusinessreview.com,2019-9-27 ، Retrieved 2020-12-30. Edited. " Importance of Entrepreneurship", www.under30ceo.com, Retrieved 2020-12-30. Edited
6. World Bank Group Flagship Report, Doing Business Training For Reform, Washington, 2019.